



ماتحوى الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الخامسة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف صباح
يوم الخميس الواقع في ٢٢/شعبان/١٤١٧ هجرية الموافق ١٩٩٧/١/٢ ميلادية.
العدد (٥)

جدول الاعمال

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات:-

أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد زيد الرفاعي.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالله صلاح.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور كامل ابو جابر.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد عوده القرعان.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور حيث شبيلانت.

٤

٣ - تلاوة الكتب الواردة:-

أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٠٠) بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٩

والمتضمن موافقة مجلس النواب على:

(مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧، كما ورد في المرفق المرفق)

- احيل الى اللجنة المالية -

مجلس الأعيان

٤ - قرارات اللجان:-

١ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤ بشأن مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

١١

١٢

٦ - معالي الدكتورة ريماء خلف: وزير التخطيط.

٧ - معالي السيد هاشم التل: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٨ - معالي المهندس حماد ابو جاموس: وزير التنمية الاجتماعية.

٩ - معالي المهندس منير صوبر: وزير التموين.

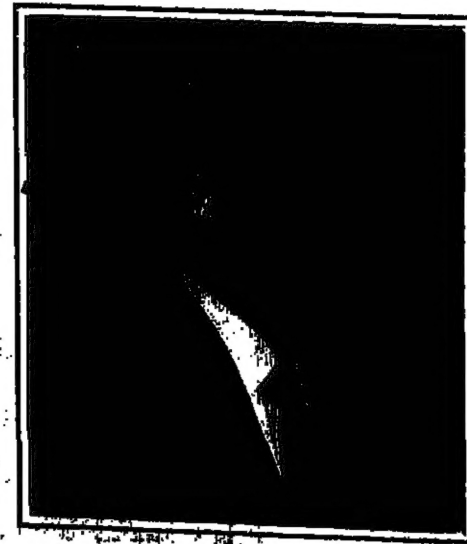
١٠ - معالي الدكتور أحمد القضاة: وزير الثقافة.

١١ - معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعة.

١٢ - معالي السيد محمود الهويمل: وزير دولة.

١٣ - معالي السيد مروان عوض: وزير المالية.

دولة رئيس المجلس



في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الخميس) الموافق ١٩٩٧/١/٢، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الخامسة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (دولة الاستاذ احمد اللوزي) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الاعيان السيد (زيد الزريقات)

وتغيب باجازة سابقة من الاعضاء السادة:

١- سعادة الشيخ مشهور أبو تايه

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

١- دولة السيد زيد الرفاعي

٢- دولة السيد مضر بدران

٣- معالي السيد عبدالله صلاح

٤- معالي الدكتور كامل ابو جابر

٥- سعادة السيد محمد عودة القرعان

٦- سعادة الدكتور غيث شبيلات

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: لا احد

وحضر من الحكومة:-

١- دولة السيد عبدالكريم الكباريتي: رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢- معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير التعليم العالي.

٣- معالي السيد عبدالكريم الدخمي: وزير العدل.

٤- معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير السياحة والآثار.

٥- معالي الدكتور عبدالرزاق طبخشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني
وأعلن بدء الجلسة/ جدول الاعمال.
السيد الامين العام
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس الكريم على محضر
الجلسة السابقة واعفاء الامين العام من التلاوة؟
الجميع: موافقون
السيد الامين العام

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور
غيث شبيلات.
و - طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ
مشهور ابو تايه.
دولة رئيس المجلس
هل يوافق المجلس الكريم على معذرة
اصحاب الدولة والمعالى والسماحة الاعضاء؟
الجميع: موافقون.



٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
أ - طلب معذرة مقدم من دولة السيد زيد
الرفاعي.
ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد
عبدالله صلاح.
ج - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور
كامل ابو جابر.
د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد
محمد عوده القرعان.

السيد الامين العام
٣ - تلاوة الكتب الواردة:-
أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رطل
(٢٠٠١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٩، والمضمين
موافقة مجلس النواب على:
(مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية
١٩٩٧، كما ورد من الحكومة.

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب
الرقم: م ق/٢٩/٣٠٠١
التاريخ: ١٩٩٦/١٢/٢٩
الموافق:

دولة رئيس مجلس الاعيان الاشقم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته
الاشمعة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة
بتاريخ ٢٤، ٢٥، ٢٦، ١٩٩٦/١٢/٢٨ الموافقة
على مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية
١٩٩٧ بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة
والتوصيات الواردة في قرار اللجنة المالية
والاقتصادية، مع اجراء التعديل اللغوي التالي:-
المادة (٩) الفقرة (١):

أ - شطب العبارة (رئيسي مجلسي الاعيان
والنواب) الواردة فيها واستبدالها بالعبارة (رئيس
مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب).
أبعث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع

القانون المذكور ونسختين من قرار اللجنة المالية
والاقتصادية لاجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس النواب
م . سعد هائل السمرور

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على احالة مشروع
قانون الموازنة الى اللجنة المالية؟
الجميع: موافقون

دولة رئيس المجلس

شكراً لكم وتدعوا اللجنة المالية ان تبدأ عملها
مباشرة بعد انتهاء هذه الجلسة نظراً لأهمية هذا
القانون.

"هذا هو نص مشروع قانون الموازنة
العامة للسنة المالية ١٩٩٧ كما قرره مجلس
النواب وكما أحاله المجلس الى لجلته المالية"

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

مشروع
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧
كما أقره مجلس النواب

المادة (١):

يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧) ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٧/١/١.

المادة (٢):

تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للاثى عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١ بما يلي:-

- أ- الإيرادات (١ ٨٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار
ب- النفقات (١ ٩١٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار
ج- العجز (٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

المادة (٣):

تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣١٤ ٤٩٢ ٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد أقساط القروض الداخلية والخارجية.

المادة (٤):

أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت أموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.

ب- يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية وتودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية.

ج- اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها.

المادة (٥):

أ- يتم الاتفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة.

ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد.

ج- اذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أو جهة رسمية أخرى، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة أو الجهة الرسمية الأخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة.

د- لايجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الأغراض المحددة لها، ولايجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات.

هـ- لايجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون، كما لايجوز طرح عطاء، أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية/الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة.

و- لايجوز فتح حساب امانات من المخصصات المرصودة في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية.

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

ز- يجوز لرئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة في حالات الضرورة لحداد مواد أو بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد أو بنود الفصل ذاته.

ح- تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من إيراداتها الذاتية، إلا إذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون.

المادة (٦):

أ- يتم الاتفاق من مخصصات اغاثة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ووزير الخارجية/ دائرة الشؤون الفلسطينية.

ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

المادة (٧): لا يجوز نقل المخصصات من فصل إلى آخر إلا بقانون.

المادة (٨):

أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية إلى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس.

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والملاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية إلى أية مجموعة أخرى أو بالعكس. كما لا يجوز نقل المخصصات إلى الرواتب أو الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات.

ج- لا يجوز نقل المخصصات إلى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها.

د- مع مراعاة احكام الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج إلى برنامج آخر أو من مادة إلى مادة أخرى أو من بند إلى بند آخر في الفصل نفسه، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع.

هـ- يستثنى مجلس الامة من احكام الفقرات (أ،ب،ج،د).

المادة (٩):

بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر يتولى صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ووزير المالية فيما يتعلق بالأحكام المالية المتعلقة بالفصل (١/٢) مجلس الامة كل من:-

- أ- رئيس مجلس الاعيان ورئيس مجلس النواب إذا تعلق الأمر بمجلس الامة.
- ب- رئيس مجلس الاعيان إذا تعلق الأمر بمجلس الاعيان.
- ج- رئيس مجلس النواب إذا تعلق الأمر بمجلس النواب.

المادة (١٠):

أ- لا يجوز للتعين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية.

ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية إلا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

ج- يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسمالية بموجب جداول تتضمن رواتبهم واجورهم على أن يتم الموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة.

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

د- تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات.

المادة (١١):

يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها ودرجاتها او رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة.

المادة (١٢):

تعتبر جداول الإيرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه.

المادة (١٣):

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع الواردة في هذا القانون دون الاخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الاخرى.

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السمرود

السيد الأمين العام

٤ - قرار اللجان:-

١ - قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤، بشأن:-

مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفي عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦.

دولة رئيس المجلس

سعادة الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية.

الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بتاريخ

١٩٩٦/١٢/٢٤ برئاسة مقرر اللجنة سعادة

الدكتور كمال الشاعر وبحضور اصحاب المعالي

والسعادة السادة: سالم مساعده، مروان الحمود،

الدكتور رجائي المعشر، طاهر حكمت، الدكتور

جواد العناني، محمد عوده القرعان، حماد المعايطة.

كما حضر الاجتماع معالي العين الدكتور سعيد التل.

وحضر الاجتماع معالي وزير المالية السيد مروان عوض.

وذلك للنظر في مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفي عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦.

وبعد المداولة والمناقشة في مواد مشروع القانون المذكور بأعلاه قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

أمين عام مجلس الاعيان
زيد الزريقات
للجنة المالية
لمجلس الاعيان

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ١٧/١/٢

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٦
قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفي
عن الإيجات المستوردة والمعاد تصديرها

اللجنة المالية
لمجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفي عن الإيجات المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦) ويعمل به بعد مرسوم ثلاثة اشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ١- شطب عبارة (مورد ثلاثة اشهر على تاريخ) لتصبح المادة ١- على النحو التالي: المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفي عن الإيجات المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦) ويعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية.	المادة ١- موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ٢- يستعاض عن الرسوم والضرائب الإيجاتية التي تتحقق على الإيجات المستوردة للمورد بنفسه بـ (توحيد).	المادة ١- موافقة كما وردت في المشروع مع المادة ٢- شطب عبارة (يستعاض عن) والإستعاضة بـ (توحيد).	المادة ٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
أحكام القوانين والأنظمة المذكورة في المادة (٨) من هذا القانون بحيث توحيد وقسوت في مسح رسم التوريقية الجيركية كـ رسم واحد وهي:- - الضريبة الإيجاتية الموحدة - الأملاك الموحدة - الضريبة الإيجاتية لسنة ١٩٦٩ - رسم الاستغلال بـ بالإضافة الى ما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة يستوفي عن الموائمي المستوردة المبالغ التالية:- ١- ديلار عن كل رأس من اللسان والمانع ٢- عشر دنانير عن كل رأس من الجوزك.	كما تقبل كلمة (توحيد) الواردة بعد عبارة (من هذا القانون بحيث) ... المادة ٢- موافقة كما وردت في المشروع	المادة ٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
المادة ٣- يجري تحقيق واستيفاء الرسوم والضرائب للمسموح عليها في المادة (٢) من هذا القانون ويجوز انفراد المصنّب للترقية، ويتم تخصيص جزء منها سنوياً للأنشطة والجامعات الأردنية الرسمية وتوزع عليها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزير المالية.	المادة ٣- موافقة كما وردت في المشروع مع شطب عبارة (ومن وزير المالية) الواردة فيها. والاعتماد علىها بالاجرة التالية (مشارك من وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير المالية فيما يخص الأنشطة ووزير المالية ورئيس مجلس التعليم العالي فيما يخص الجامعات).	المادة ٣- موافقة كما وردت من مجلس النواب
المادة ٤- ١- تنقضى الإغلاقات الكلية والجزئية من رسم للترقية الجبركية والضرائب والرسوم الأخرى المسموح عليها في الأنشآت والبروتوكولات التحليلية والاهتمامية المسموعة قبل نقل أحكام هذا القانون بين الممتلكات الأردنية الهشمية والدول الأخرى سببية المفعول.	المادة ٤- ١- التقرة ١- موافقة كما وردت في المشروع	المادة ٤- ١- موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
ب- تحسب إعانات رسم الترقية الجبركية للمشغل إليها في التقرة (١) من هذه المادة على أسس تبعية الرسم للبيئة في جدول الترقية الجبركية للممول بها قبل نقل أحكام هذا القانون على أن تراعى في تحويلات لائحة على هذه الأنشآت أو البروتوكولات.	التقرة ب- موافقة كما وردت في المشروع	التقرة ب- موافقة كما وردت من مجلس النواب
ج- على الرغم مما ورد في هذا القانون تبقى الرسوم والضرائب المسموح عليها في الأنشآت المسموعة قبل نقل أحكام هذا القانون فيما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والجهات المحلية بمازوية المفعول ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها.	التقرة ج- موافقة كما وردت في المشروع	التقرة ج- موافقة كما وردت من مجلس النواب

مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة ٥- يستوفى رسم معيّن عن الجميع الأجنبية المعد تصنيوها يحصل ٢٪ من قيمة تلك الجميع باستثناء ما يلي:-</p> <p>أ- ما تصدره السلطات الدبلوماسية أو موظفوها.</p> <p>ب- أئمة المساكين الشخصية.</p> <p>ج- أثاث البيوت المستعمل.</p> <p>د- المولد المضاف من الرسوم بموجب الترقية.</p> <p>هـ- الجميع الأجنبية المعد تصنيوها قبل خروجها من المخازن أو المستودعات.</p> <p>و- الآلات والمعدات المستوردة تحت وضع الإحلال المؤقت لطلبات تنفيذ المشروع.</p> <p>ز- أي ممول يقرر مجلس الوزراء إعفاءها بتسليم من وزير المالية.</p>	<p>المادة ٥- الموافقة على المادة (٥) بقراراتها:-</p> <p>أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، كما وردت في المشروع</p>	<p>المادة ٥- الموافقة كما وردت من مجلس النواب</p>

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة ٦- تسري أحكام قانون الجمارك المعمول به على الرسوم والخصائص إليها في هذا القانون.</p> <p>المادة ٧- لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.</p> <p>المادة ٨- أ- تنفي القوانين والأنظمة التالية:-</p> <p>١- (قانون توحيده الرسوم والخصائص المستوردة عن الجميع المستوردة والمستوردة والمستوردة محلياً) رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ وتبويبها.</p> <p>٢- (نظام الرسوم الأجنبية للمودعة) رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ وتبويبها.</p>	<p>المادة ٦- موافقة كما وردت في المشروع</p> <p>المادة ٧- موافقة كما وردت في المشروع</p> <p>المادة ٨- أولاً- الموافقة عليها بقراراتها:-</p> <p>أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، كما وردت في المشروع.</p>	<p>المادة ٦- موافقة كما وردت من مجلس النواب</p> <p>المادة ٧- موافقة كما وردت من مجلس النواب</p> <p>المادة ٨- موافقة كما وردت من مجلس النواب</p>

مجلس الاعيان

الاملاء كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>ب- تلغى المولد (١١٠٠٩١٧) من (نظام الاستيراد والتصديق) رقم (٧٤) لسنة ١٩٩٣ ويعاد ترقيم المادة (٨) لتصبح (٧) والمولد من (٢٠-١٢) منه لتصبح من (١٦-٨) على التوالي.</p> <p>ج- تلغى المادة (٣) من (قانون الضريبة الإضائية) رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٩ ويعاد ترقيم المولد من (١٦-٤) والارادة فيه لتصبح من (١٥-٢) على التوالي.</p> <p>د- تلغى الفقرة (ب) من المادة (٩) من قانون الجمارك ورسوم (١٢) لسنة ١٩٨٣ ويحذف الرقم (١) من مظامها.</p>		

الاملاء كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>هـ- يُلغى أي تشريع أو أي نص في أي تشريع آخر تعارض فيه أحكامه مع أحكام هذا القانون.</p> <p>الاملاء ٩- رئيس الوزراء والسوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.</p>	<p>هـ- تنقيا- فطلب كلمة (فيها) الواردة بعد عبارة (أي) تشريع آخر تعارض (الاملاء ٩- الموافقة عليها كما وردت في المشروع</p>	<p>الاملاء ٩- موافقة كما وردت من مجلس النواب</p>

مكتبة المجلس

دولة رئيس المجلس
معالي الاستاذ أحمد الطراونه
السيد أحمد الطراونه



انا اختلف مع اللجنة المالية لأن هنالك مخالفة دستورية في قرارها، والمخالفة جاءت من مجلس النواب. لمشروع القانون الذي جاء من الحكومة يلص على (...) ويعمل به بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) أي أن هنالك أسباب لدى الحكومة لأخذ مدة ثلاثة أشهر لتحضير تنفيذ هذا القانون. والمادة (٩٣) من الدستور تحدد انه لا يعمل بالقانون الا اذا ورد نص صريح على المدة التي يبدأ فيها تنفيذ أحكام القانون.

وجاء مجلس النواب وخالف مشروع الحكومة وشطب مدة ثلاثة أشهر وأصبحت المادة (...) ويعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية، بعد نشره في الجريدة الرسمية ليس تاريخاً محدداً، إنما هو تاريخ مقترح يبدأ من اليوم وينتهي

بمئات الأيام أو الأشهر، والدستور ينص على أننا اذا استثنينا القاعدة العامة التي هي ٣٠ يوم أن يكون هناك مبرر لهذا الاستثناء وأن يحدد تاريخ معين، لا أن يطلق التاريخ. أو أن يعطي مجلس الوزراء حق البدء بتنفيذ هذا القانون. أي أن تفوض السلطة التشريعية السلطة التنفيذية به ببدء العمل بالقانون إنما تعديل مجلس النواب وموافقة اللجنة المالية هو مخالفه للمادة (٩٣) وأرجو أن ابين ذلك: (يسري مفعول القانون باصداره من جانب الملك ومروور ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية- هذه هي القاعدة العامة التي يجب أن نأخذها- الا اذا ورد نص خاص في القانون على أن يسري مفعوله من تاريخ آخر).

عين تاريخ ولم يطلق لأن الدستور لا يطلق إنما يقيد، فبهذه الحالة عندما قلنا بعد نشره في الجريدة الرسمية لم تحدد المدة التي يجب أن يبدأ ولا يستطيع مجلس الوزراء أو حتى الوزير المختص متى يبدأ من فوضه بالبدء لتنفيذ أحكام القانون. ولذلك هنا كان يجب أن تكون اما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو أن يعطى الى مجلس الوزراء الحق في التاريخ الذي أن يبدأ ليقرره مجلس الوزراء وهذا تاريخ محدد.

لهذه المناسبة أرجو أن اشير الى نقطة نفع فيها جميعاً الحكومة ومجلس النواب ومجلس الاعيان بأننا دائماً نبدأ القوانين بالاسم ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

دولة رئيس الوزراء

شكراً سيدي الرئيس، ليس في نية الحكومة أن تخالف نصاً دستورياً وفي نية الحكومة أن تعمل في هذا القانون حال نشره في الجريدة الرسمية أو ضمن المدة الدستورية وهي ثلاثين يوماً، ولذلك أرجو من السيد الرئيس العمل والرجاء وتمريض هذا القانون للحاجة الماسة وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً سعادة المقرر

السيد المقرر

سيدي الرئيس، انا اتفق ابتداءً مع ما تفضل به معالي السيد احمد الطراونه حول الصياغة الدستورية، اعتقد ان المقصود هنا بالتعديل من مجلس النواب هو ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وكما اكد على ذلك دولة رئيس الوزراء.

يبدو لي وهذه عبارة فقط للتفسير ان القانون اصلاً كما ورد من الحكومة جاء به ويعمل به بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخه، النواب شطبوا مرور ثلاثة أشهر تركوا بعد مصلها وشطبوا مرور ثلاثة أشهر على تاريخه واستبدلوا هذا النص بنشره في الجريدة الرسمية فهو من باب السهو وارى تصحيح النص ليكون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية على أن لا يعتبر ذلك رداً للقانون وأن يعتبر تصحيحاً لأمراً حصل من باب السهو وشكراً.

يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية هو استثناء من القاعدة الأساسية التي هي ثلاثين يوم، والاستثناء لا يكون الا بمبرر، فيجب، عندما تريد الحكومة أن تعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أن يكون لديها المبرر لمخالفة القاعدة العامة التي هي ثلاثين يوماً. ولم يصدف أن جاء مبرر واحد لتصحيح هذا الخطأ، فإذا لم يكن هناك مبرر تقنع به السلطة التشريعية أن الحكومة لها الحق بهذا الطلب ولذلك لا يجوز أن تتجاوز مدة الثلاثين يوم النص الأصلي، وإذا أردنا أن نأخذ بطلب للحكومة بأسباب قد تطرأ كثيراً على القانون أننا لا نستطيع أن نطبقه فوراً فيعطى الى مجلس الوزراء مدة تطبيقية أو تحدد المدة، اما قولنا بعد نشره في الجريدة الرسمية فهذا كلام مفتوح لا يوجد تاريخ معين والقانون الذي لا تاريخ له قانون لا يمكن تطبيقه ولا العمل به. انا اقول رأيي والمجلس الكريم هو صاحب القرار في أن يقبل ما اقول أو لا يقبل ولكنني اسجلها مخالفة دستورية ولذلك يجب أن يعاد الى مجلس النواب لتصحيحه، اما ان يقال من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو يعطى صلاحية لمجلس الوزراء أو أن تحدد مدة، فالدستور يطلب تحديد المدة وهنا لم تحدد المدة وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الاستاذ احمد الطراونه، دولة رئيس الوزراء.

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ١٧/١/٢

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل

شكراً سيدي الرئيس الحقيقة بمجلس النواب كما يرى الجميع كان مشروع الحكومة ثلاثة اشهر بعد تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

لقد طرح مجلس النواب سأل الحكومة هل ان الانظمة والتعليمات جاهزة لتطبيق هذا القانون فيما لو أقر في هذه الايام؟ فأجابته الحكومة آنذاك أنها جاهزة لتطبيقه بعد نشره في الجريدة الرسمية وجرى توافق بين مجلس النواب والحكومة على ان هذا القانون يطبق بمجرد صدوره بالجريدة الرسمية ولذلك جرى تعديل هذا النص وكان المقصود ويعمل به بعد نشره بالجريدة الرسمية أي من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية نحن لا نرى ان هنالك مخالفة دستورية لماذا؟ لأنه اذا كان هنالك التباس في تفسير كلمة ويعمل به بعد نشره بأنها غير محددة المدة يرجع الى القاعدة الاصلية التي تلاها معالي الاستاذ أحمد الطراونه في مداخلته التي هي المادة ٩٣ من الدستور انه اذا ما في مدة أو التمس بهذا النص يعمل به بعد ثلاثين يوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولا ارى انها نقطة تستدعي الخلاف مع مجلس النواب لأنه اذا التمس الامر بنسود الى المادة ٩٣ من الدستور ولا اعتقد انه هناك أية مخالفة دستورية في هذا الموضوع وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الدولة لشؤون الرئاسة. معالي وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء شكراً سيدي الرئيس استمعنا الى الراي الوجيه الذي أدلى به معالي ابو هشام - حقيقة في موضوع التفسير هذا لدينا قاعدة فقهية تقول: (الكلام يضاف الى اقرب أوقاته) فبالتالي اقرب وقت بعده هو اليوم التالي وفقاً للقاعدة الحقيقية ان العمل بأي مشروع أو قاعدة هو اليوم التالي. هذا امر متفق عليه باصول المرسوم الذي ما زال ساري وقانون اصول المحاكمات المدنية. كلمة بعد أي ان النشر يضاف الى اقرب وقت بعد، وفي اللغة وفي القواعد العامة عندما نقول فلان بعد فلان لا يتراضى الزمن، الزمن لا يتراضى عندما يضاف الزمن الى اقرب وقت له. فبعد بعد الوقت التالي. هذه قاعدة فقهية معتبرة وهي قاعدة في التفسير، احببت ان اوضح ذلك لا فرق بين (من) أو (بعد) وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول

سيدي الرئيس في الواقع معالي الاستاذ هشام التل قد اغنانا فيما قلناه عن كل قول، لأن الامر لا يحتاج الى اعادة المشروع الى مجلس النواب اطلاقاً.

اذا لاحظنا ما أدخله مجلس النواب من تعديل نلاحظ ان كلمة بعد ظلت في الجائتين، وكما قلنا

معالي الاستاذ هشام التل تضاف الى اقرب أوقاته عندما يقع مثل هذا النص. ثم يا سيدي استقرت اجتهادات محكمة التمييز على ان السهو والخطأ المادي لا يعقد به، لو اضفنا عبارة من تاريخ نشره لا يوجد اشكال اطلاقاً والامر لا يتعدى دائرة السهو والخطأ المادي الذي لا يعول عليه، ولذلك اما ان يبقى الامر كما هو عليه الان استناداً لما اوضحه بشكل صافي وواضح معالي الاستاذ هشام التل او ان نضيف من ولا يكون هناك خلاف يستدعي الاعادة الى مجلس النواب وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت



ابتداءً أرجو أن اشير الى ان المادة (٩٣) من الدستور التي نظمت سريان ونفاذ القوانين لم تستعمل كلمة (بعد) إطلاقاً، ولذلك يستحسن ان لا تستعمل كلمة (بعد)، وأنا اعرف القاعدة التي

تفضل بتلاوتها معالي الاستاذ هشام التل. والتي تقول ان الاصل ان الحادث يضاف الى اقرب أوقاته، ولكن الملاحظة الهامة التي أوردتها معالي الاستاذ ابو هشام ملاحظته جديرة بالاعتبار الحقيقة ان كلمة بعد كلمة غير دقيقة.

اذا رجعنا الى قواميس اللغة فكلمة (بعد) تعني تفيض قبل، وبعد تعني التالي في الوقوع من حيث الزمن، وبعد هي مدة قد تتراخى قد تقصر وقد تطول بدليل أننا نقول قبل الميلاد وبعد الميلاد. وبدليل ان هناك تعبير بالعربي اسمه (بعيد) اذا اردنا ان نقصر كلمة، بعد نقول (بعيد)، ولذلك اخلص من ذلك كله الا ان استعمال كلمة (بعد) غير حميد في هذا المجال، وأود ان تستبدل حيثما وردت بكلمة (من) أو (بمرور) وهما الكلمتان التي حصر فيها الدستور شأن نفاذ القوانين وعليه فان المادة التي وصلتنا اليه لم تكن دقيقة وهي ناشزة وغير مقبولة واعتقد ان فيها ليس من يرقى الى مخالفة الدستور وأود معالي الاستاذ أحمد الطراونه في هذا الصدد.

ولكني أبين ان الخلل الدستوري أو الشبهة الدستورية هذه لم يكن مردها المشروع الذي تقدمت به الحكومة لأن مشروع الحكومة كان متكاملأ إذ ورد فيه بعد ثلاثة اشهر وورد فيه التقيد لمدة بعد عبارة ثلاثة اشهر.

فالشبهة الدستورية جاءت في التعديل الذي ورد من مجلس النواب واعتقد ان هذه الشبهة

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

سببها نوع من السهو إذ أنه بعد ان أغنى مجلس النواب عبارة مرور ثلاثة اشهر سهى عن ان يلغي ما يترتب على ذلك وهي ان يلغي عبارة (بعد) ويستبدلها بـ (من) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ولذلك وحيث ان هذه المادة بشكلها الراهن غير صحيحة فيتوجب اجراء تعديل عليها. السؤال الآن كيف تعدل؟

انا اقترح ان يكون التعديل باستبدال (بعد) بـ (من) اما ماذا يترتب على هذا الاقتراح؟ فإني اقول انه لا يترتب عليه ضرورة الاعادة الى مجلس النواب لأن (من) اذا وضعناها بدل (بعد) نكون بذلك قد صححنا سهواً وخطأً مادياً وقنع فيه مجلس النواب من غير قصد نتيجة الغاء عبارة ثلاثة اشهر وانصرف الذهن الى ثلاثة اشهر دون ان ينصرف الى معالجة ما يترتب على الالفاء. وعليه فإني ارى واقترح على المجلس الكريم ان يقبل التعديل بأن نستبدل عبارة (بعد) بكلمة (من) وان نعتبر هذا التعديل بمثابة تعديل لسهو او خطأ عادي.

وابرار قولي ذلك بأنه لا يسوغ اعادة القانون الى مجلس النواب لخطأ مثل هذا، واضمح ان القواعد العامة في اللغة تقول لا عبرة للتوهم ولا عبرة للظن البين خطاه والسهو لا يولد حقاً لحد، وهناك أيضاً قاعدة قهيية تقول: المشقة تجلب التيسير، وان في اعادة القانون الى مجلس النواب لمجرد اصلاح من هذا القبيل هو نوع من المشقة فعلياً ان نلجأ الى التيسير اذا والتيسير هو اعتباره من قبيل الخطأ المادي

والسهو العرضي. وعليه ارجو ان يصار الى قبول الاقتراح بتعديل الكلمة على اساس انها سهو وخطأ مادي وعدم اعادة القانون الى مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس
سعادة المقرر.
السيد المقرر

سيدي الرئيس لقد اكد سيادة رئيس الوزراء على اهمية هذا القانون وعدم رده الى مجلس النواب ورغبته بذلك.

ثانياً : عبر معالي وزير العدل من مجلس النواب عندما استبدل مرور ثلاثة اشهر بنشره في الجريدة الرسمية لم يكن الهدف من ذلك ان يكون بمدة مفتوحة.

عندما كان المقصود من نشره فلذلك اقترح من البداية واتفق معي معالي الاستاذ طاهر حكمت واعتقد ان الخيار الافضل هو ان نستبدل كلمة (بعد) بكلمة (من) من نشره في الجريدة الرسمية دون اعتبار ذلك تعديلاً على القانون وإنما هو من باب السهو وقد حصل في الماضي في عدة قوانين قام مجلس الاعيان في تصحيح بعض الصياغة التي تأكد مجلس الاعيان انها كانت من باب السهو وليس لخلاف جوهر في الموضوع.

فالترح سيدي ان نتفق على هذا الاسامحة
دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور جواد العناني.
الدكتور جواد العناني



اعتقد ان الرأي الذي طرحه معالي الاستاذ طاهر حكمت يفي بالغرض الذي قصد هنا خاصة واننا استمعنا الى شرح من دولة رئيس الوزراء يبين فيه ان هنالك سبباً كما طلب معالي الاستاذ احمد الطراونه يبين سبباً جوهرياً فيه مخالفة القاعدة التي تقول باننا بحاجة الى ثلاثين يوماً.

هنا تبين بان هنالك حاجة ملحة وضرورية للاسراع في تنفيذ هذا القانون.

فلذلك اذا توافرت الاسباب الداعية الى التنفيذ السريع يبقى هنالك الجدل حول استبدال كلمة (بعد) بكلمة (من) واعتقد اننا ايضاً في ضوء الشرح الذي استمعنا اليه من معالي وزير العدل وكذلك من معالي وزير الدولة للشؤون رئاسة الوزراء فاننا الآن نبحث عن اللغة لتأكيد نفس "معنى الذي قصد في مجلس النواب والذي

هنا.

وكذلك اقترح واثنى على الاقتراح بان شطب كلمة (بعد) وتستبدل بكلمة (من) ويجري التصويت عليها دون اعادة هذا المشروع الى مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس
شكراً، السيد احمد الطراونه.

السيد احمد الطراونه

انا اعى القاعدة العامة يضاف الحادث الى اقرب اوقاته. ولكن هل في هذه المادة ما يمنع ان لا تستعمل اقرب اوقاته طالما جاءت بعد نشره ومدة مفتوحة هل نستبعد ان مجلس الوزراء يؤخر هذا القانون الى الدقة الذي يريده؟ وهذه العبارة تحتمل هذا المعنى.

الذي دعاني ليست القضية هنا قضية حرف استبداله بحرف. لو لم يكن النص الذي ورد من الحكومة لأنه اخذ ثلاثة اشهر وشطب هذه فهذا قريبه على ان مجلس النواب غير في التشريع ولم يكن سهواً ولم يكن كما تقول اللجنة المالية في مجلس الاعيان استبدال حرف بحرف لان القانون جاء من الحكومة التي تقول انها مستعجلة على القانون هي التي وضعت الثلاثة اشهر وهي التي اوقعتنا في الالتباس لان مدة الثلاثة اشهر معناها تزيد مدة فعندما شطبها مجلس النواب واستبدلها بكلمة (بعد) معني ذلك اصبح تغيير في التشريع وليس سهواً وليس استبدال حرف بحرف او كلمة بكلمة. الحكومة لم تضع مدة الثلاثة اشهر الا لتضيق الوقت هنا تحتاج مدة للتصديق في هذا القانون وهذا من

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

حقها. ولكن عندما شطبت صارت قرينه على ان كلمة بعد نشره هو خطأ تشريعي لا خطأ لغوي ولذلك انا ابدى رأيي في هذا الموضوع والرأي للمجلس ولكني بحسب رأيي اسجلها مخالفة دستورية وذلك لأن تغييرها كان قرينه وجود الثلاثة اشهر في مشروع الحكومة وشطبت الثلاثة اشهر هو قرينه على ان التعديل تشريعي وليس لفظي وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول

اذا اتجه المجلس الكريم الى الموافقة على المقترح الذي اقترحه معالي الاستاذ طاهر حكمت واتني عليه وانا مع هذا الرأي فانني اود ان اضيف موضعاً بأنه من المعروف والمسلم به ان المداولات التي تتم في هذا المجلس الموقر تعتبر جزءاً من العملية التشريعية مفسراً ومضيفاً وموضحاً. ولذلك فلا مجال حينئذ للقول بان خشية قد ترد بان الحكومة قد تتراخى في التطبيق لاصبح عليها التزام بان تعمل على تنفيذ المشروع بعد ان يكتسب صفة القانون الملجز فور نشره في الجريدة الرسمية ولذلك اثني على دولتكم طرح مقترح معالي الاستاذ طاهر حكمت. وقد ثني عليه للتصويت جسماً للامر وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الاستاذ احمد الطراونه اصبح واضحاً ليك. بفضل.

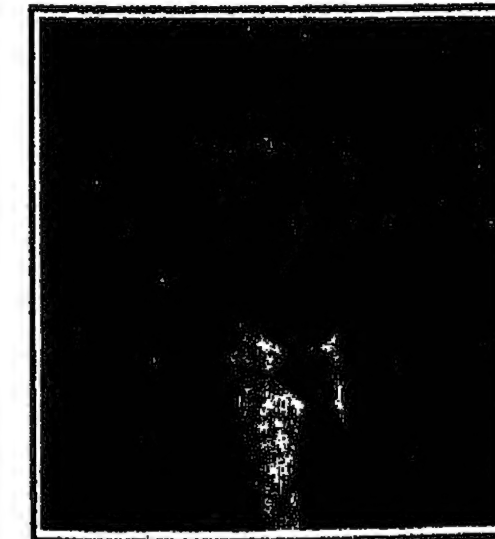
السيد احمد الطراونه

انا رأيي ابعد من رأي اللجنة المالية فيطرح الرأي الابدع ثم يطرح رأي اللجنة المالية، يطرح الابدع انا الابدع انا خالفت اللجنة فاصبح رأيي هو الرأي الابدع فلذلك هو الذي يجب ان يطرح للتصويت اولاً ثم يطرح الاصل ثانياً.

دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر.

السيد المقرر



سيدي الرئيس اقترح معالي السيد طاهر حكمت يتفق مع ما تفضل به معالي السيد احمد الطراونه. أي ان النص السليم هو من نشره في الجريدة الرسمية وليس بعد.

الموضوع يصيب اقتراح معالي السيد احمد الطراونه اذا يعتبر هذا التصحيح رداً للقانون تعديل على القانون بالتالي رد الى مجلس النواب. الحقيقة الاقتراح الذي تفضل به السيد طاهر حكمت من حيث الجوهر ومن حيث

الصياغة السليمة يتفق تماماً مع ما تفضل به معالي السيد احمد الطراونه الا ان الموضوع كما اقترحه معالي السيد طاهر حكمت وكما اتفق معه فيه وكما عبر عن ذلك اعتبار استبدال كلمة (بعد) بـ (من) وان يعتبر هذا من باب السهو ولا يرد القانون الى مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس

معالي الاستاذ سالم مساعده.

السيد سالم مساعده



شكراً دولة الرئيس اولاً ابدى رأيي عضو في اللجنة المالية واقول بان هذا الموضوع لم يثر اطلاقاً امام اللجنة حتى نبحث فيه من الناحية الدستورية ومدى دقة التعبير في نفاذ هذا القانون، لانه اخذنا الموضوع على عجل واعتبرنا المادة الاولى مادة عادة لا تناقش ويعمل بها اما من تاريخ النشر او من التاريخ الذي يحدد في المادة نفسها، ولم تعالج المبراة التي ناقشناها بانها تعني كذا او كذا، وانا اعتبر ذلك من قبيل السهو الذي اعتذر عنه للمجلس الكريم.

ثانياً: واضح ان كل ما ذكره الاخوان في تفسير هذه المادة فيما اذا صدر القانون على الاساس الذي وردت، يعني باستعمال كلمة بعد واضح بان هناك خلاف في تفسيرها فقد تعتبر هذه المادة يعد دون تحديد الحد الاقصى او بداية هذه المدة، الحد الاقصى بداية المدة او بدايتها كما اشار معالي وزير العدل بان عدم الاصدار التزام بعدم مخالفة الدستور تعني بتطبيق القانون فوراً او بعد انقضاء الثلاثين يوم المنصوص عنها في المادة (٩٣) من الدستور لقد كنت اتجه انشاء مناقشتي مع معالي الاستاذ احمد الطراونه الى امكانية اعمال هذه المادة بان تعتبر المادة بالشكل الذي وردت فيه غير محددة لتاريخ نفاذ القانون وبذلك نعود الى تطبيق المادة (٩٣) من الدستور وهو امر تفسيري لكن هل المقصود بان نضع القانون ونعيده من حيث النتيجة بعد اصداره للحكومة وهو في حالة تفسير من البداية مسبقاً؟ الصحيح انه يجب ان يكون النص واضحاً ولا يحتاج للتفسير ما دام ان النص المقترح الآن موضع خلاف في تفسيره، هل يطبق المادة (٩٣) او هل تطبق المادة من تاريخ نشر القانون، ما دام ان هذا الموضوع يشمل على الالتباس واضح منذ الآن فانا ارى ان نعدل النص بشكل لا يحتمل الالتباس وان يعيده الى مجلس النواب وليس في ذلك ضد لا على مجلس الاعيان ولا على مجلس النواب لاننا نكون قد وضعنا النص الدستوري الصحيح وهو رائد مجلس النواب كما هو رائد مجلس الاعيان.

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

شكراً دولة الرئيس، أولاً دولة الرئيس اننا اتفق مع ما ذهب اليه معالي الاخ طاهر والموضوع لا يتعدى السهو او الخطأ او الاختلاف في التفسير اللغوي، ولو افترضنا جدلاً ان الحكومة رغبة ان تتراخي في التطبيق بعد انجاز هذا المشروع على الاقل برلمانياً ليس من صلب المادة الدستورية التي لجأ اليها معالي الاخ احمد الطراونه، ليس من صلب هذه المادة فيها صلاحية لجلالة الملك ان يتأخر في المصادقة عن هذا التشريع لو اراد لمدة ستة اشهر، ليس من صلب الدستور حقاً للوزراء ان تتأخر في نشر القانون في الجريدة الرسمية وبالتالي نكسب الدقة لو اردنا.

ليس هناك نية لدى الحكومة في التراخي في التطبيق لا بل نية الحكومة في اننا نريد ان نلج هذا القانون لتطبيقه ولذلك ارجو دولة الرئيس ان يثبت في الموضوع على اساس هذه النية التي اعرضها عليكم وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً، صار واضح معالي الاخ احمد الطراونه.

السيد احمد الطراونه

ما تفضل به دولة الرئيس صحيح، يستطيع

جلالة الملك ان يؤجل القانون تستطيع الحكومة ان لا تنشره في الجريدة الرسمية هذه اجراءات ادارية للقانون وهذه منصوص عليها في المادة (٩٤) وهناك فرق بين (٩٣) و (٩٤) نحن هنا نشرع وعندما نشرع يخرج التشريع الى جلاله الملك لكي يصدقه ويستطيع ان يحتفظ به لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر باستثناء الدستور مدة مفتوحة. وتستطيع الحكومة ان تؤجل النشر هذا كله صحيح، لكن هذه اجراءات ليست تشريع عن نتحدث في التشريع، نتحدث في دقة الناحية الدستورية، الدقة وعدم مخالفة احكام الدستور انما ما تفضل به دولة الرئيس صحيح يستطيع جلاله الملك ان يحتفظ به وتستطيع الحكومة ان لا تنشره المدة التي تراها مناسب لان هذه توصي اجرائيه وليست تشريعية انا اتحدث في التشريع وتطبيق التشريع على الدستور والدستور مقيد ولا يمكن ان يترك الامر لأي سلطة من السلطات، لأن الاصل في الدستور المنع فهو يحدد ولا يخير.

ولذلك نحن نجتهد اجتهادات ربما ان الحكومة سوف تعمل به ويضاف الحادث الى اقرب اوقاته او غيره ولكن بالنسبة للنصوص التي امامي وهذا رأيي لا اريد فيه أي انسان آخر، من حتي ان ابدية انها مخالفة يجب اعادتها

السيد ليلي شرف



سيد الرئيس من المناقشات التي دارت في المجلس انا اريد ان اقول ان لدي محظورات نحن نثق في نية الحكومة في تنفيذ هذا القانون المشروع في موعده الدستوري ولكن من المناقشات نرى ان هناك ما تفضل به من مداخلات معالي الاستاذ احمد الطراونه ان هناك لا تزال ولو شبهة دستورية بسيطة. المحذور الآخر انه هناك محاولة سابقة ليقرر مجلس الاعيان نفسه بنفسه، لان هذا قانون يجب ان لا يعاد مع ان في تغيير قد يكون فيه بعض الاختلاف، يقرر مجلس الاعيان انه لا يريد اعادته الى مجلس النواب وهذه سابقة خطيرة ممكن ان تصبح في المستقبل امر آخر ان يقرر مجلس الاعيان بان لا يريد اعادته الى مجلس النواب، اعتقد ان نأخذ باقتراح معالي الاستاذ طاهر كحقيقة ان الرئيس ان الاقتراح غير من (بعد) الي (مين)

الى مجلس النواب لتصحيح الوضع حتى لا تقع في اشكال آخر. وارجو من دولة الرئيس ومن اصحاب المعالي الوزراء عندما يرسل مشروع قانون ويخالف مدة الثلاثين يوم بأي تاريخ ان يكون هناك اسباب مبررة للاستثناء. الاستثناء من القاعدة يحتاج الى اسباب موصية ومبررة ونحن درجنا في هذا المجلس وكل القوانين ولاخطوها وراجوها من مدد اربع او خمس سنوات كلها، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وهذه مخالفة للقاعدة العامة وارتدت ان انبه اليها، يجب انه عندما نريد ان نغير وحتى في هذه المادة ارجو من دولة الرئيس ان يبين ما هو المبرر ان اعلم فيه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وليس من تاريخ ثلاثين يوماً لان في الاصل عندما طلب ثلاثة اشهر معناها كان في اسباب لوجود الثلاث اشهر انه في تحضيرات للقانون تعليمات انظمة يمكن تعيين موظفين، الحكومة لها حق ان تطلب هذا الطلب والمجلس يعطيها هذا الحق لكن مع المبرر. دولة الرئيس، الآن يجتهد ويجتهد الاخوان اغلبهم على ان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ارجو ان اسمع مبرر لمخالفة الثلاثين يوماً التي هي الاصل في الدستور.

دولة رئيس المجلس

معالي السيد ليلي شرف

وليعيده الى مجلس النواب ولا حيز في ذلك ولا تأخير في ذلك القصة قصة اسبوع على الاكثر شكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور قسيم عبيدات.

السيد قسيم عبيدات



انا اتفق كلياً مع ما اورده معالي ابو هشام. اذا ان قراءة القوانين أي قانون لا يعتمد على حسن النوايا سواء كانت تفسير لانها تبقى تقديرية، عندما نقول (بعد) هذه مدة تقديرية، اما عندما نقول (من) فهذه تقريرية فيها الزام. لذلك انا ارى ان يرد هذا القانون الى مجلس النواب لاتخاذ الاجراءات اللازمة والأخذ بالملاحظات التي ابدتها الاخوة الاعيان.

وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي الاستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت

سيدي تكرر الحديث عن شبهة دستورية انا اعتقد ان بعد ان نستبدل (بعد) بـ (من) لم تعد

هنالك أي شبهة تشريعية او دستورية، وانطرق ايضاً من هذه الجبهة الى مقولة تفضل بها معالي الاستاذ احمد الطراونه وهي ان الدولة الحكومة حينما تتقدم بمشروع وتنص فيه على نفاذه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية عليها ان تقدم ايضاحاً لذلك انا اعتقد ان هذا الايضاح يحرم مطلوب لان النص يجيز مثل ذلك واستعمال المباح لا يترتب عليه ايضاح هذه قاعدة معينة ايضاً يجب ان نتذكرها.

اذا لجأت الحكومة الى استعمال ما ابيح لها بموجب الدستور ليس عليها ان تقدم تفسيراً لذلك، وعليه اعتقد ان الموضوع قد استنفذ الآن. واستمعت الاراء من كافة اوجهها وارى ان يتبدى دولة رئيس المجلس بطرح الاقتراحات للتصويت مبتدأً بالاقتراح الابعد وهو الاقتراح الاستاذ احمد الطراونه. وشكراً.

دولة رئيس المجلس

سعادة السيد نذير رشيد.

السيد نذير رشيد



السيد المقرر

اقتراح معالي السيد احمد الطراونه هو استبدال كلمة (بعد) بـ (من) وان يرد الى مجلس النواب وهو الابعد.

الاقتراح الذي يليه استبدال بعد بـ (من) واعتبار ان هذا الموضوع هو من باب السهو وهناك سوابق كثيرة قام مجلس الاعيان بتصحيح لفظي.

دولة رئيس المجلس

معالي السيد ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي



الحقيقة اولاً نقطة نظام: معالي الاستاذ رجائي اقتراح اقفال باب النقاش وان تطرح الاقتراحات. اظن يجب النظام الداخلي عندما يقوم مثل هذا الاقتراح يؤخذ به ويقدم على أي اقتراح آخر.

ثانياً: معالي المقرر يقول على ان الاقتراح معالي احمد الطراونه ان تستبدل كلمة (بعد) بكلمة (من) وان يرد الى مجلس النواب. وسأكون سعيداً اذا رجعتم الى هذا الموضوع.

اظن من سعادة المقرر او من معالي وزير العدل ان اللجنة المالية لمجلس النواب استقرت وتباحثت مع الحكومة عن جاهزية القوانين والتعليمات للتنفيذ الفوري واجيز بالاجاب. واعتقد ان هذا هو السبب لتغيير الموقف من ثلاثة اشهر الى التنفيذ الفوري.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور رجائي المعشر.

الدكتور رجائي المعشر

اذا تسمح لي ان اقول ان الحديث الذي استمعنا له اليوم من معالي ابو هشام التوضيح والشرح يجب ان يصاغ القوانين القوانين وتستفيد منها الحكومة ومجلس النواب ومجلس الاعيان.

ثانياً: بحث هذا الموضوع واصبحت الاراء نفسها تكرر، فساقتراح اقفال باب النقاش والتصويت على الاقتراحات المختلفة الموجودة حوله حتى تتمكن من الانتقال الى القانون نفسه وشكراً.

دولة رئيس المجلس

السيد حماد المعايطة.

السيد حماد المعايطة

اشي على اقتراح معالي الاستاذ طاهر حكمت وطرح الموضوع على المجلس الكريم للتصويت عليه.

دولة رئيس المجلس

اذ الآن لدينا اقتراح معالي احمد الطراونه السيد المقرر.

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

الحقيقة لا مش الاقتراح نحن أي واحد فينا يقول بأن هذا القانون يجب ان يرد الى مجلس النواب او لا يرد والاقتراح ان تستبدل كلمة بكلمة يعني من نواحي تشريعية. فيجب ان نقرأ علينا الاقتراح كما هو الكلمة الفلانية تشطب وتستبدل بكلمة (من) وليس ان يرد الى مجلس النواب بطبيعة الحال هو سيرد الى مجلس النواب اذا كان بدو بصير. يعني الملاحظة اذا كنا نود ان نأخذ بأي تعديل بأي تغيير ان لا يؤخذ بالتفسير او ان لا يدمج التفسير باقتراح مع ذلك التعديل وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

نريد اقتراح معالي احمد الطراونه حتى لصوت عليه.

السيد احمد الطراونه

اقتراحي اعادته الى مجلس النواب. انا لم اقترح استبدال كلمة بكلمة، انا اقتراحي ينصب على التشريع ان يعاد الى مجلس النواب.

هذا اقتراحي والرأي للمجلس.

دولة رئيس المجلس

معالي الأخ انت تقول في النص الذي اوردته مجلس النواب ليس هناك تحديد للمدة الزمنية التي ينفذ فيها القانون وهذا امر اساسي.

السيد احمد الطراونه

صحيح، انا لا انفرد بالتشريع مجلس النواب شريكي في التشريع، انا لا اصحح اذا كانت

من ناحية تشريعية، من ناحية لغوية ممكن، انما من ناحية تشريعية انا مقيد بمجلس النواب.

دولة رئيس المجلس

الا تريد ان تعدل ما جاء من النواب؟

السيد احمد الطراونه

كان يجب عندما اريد يكون رأيي تغيير في التشريع شريكي مجلس النواب يجب ان يقر او لا يقر هذه الناحية، انا اتحدث من الناحية التشريعية وليس من الناحية اللغوية اقول ان هذا الوارد الآن هنا مخالفة تشريعية ومجلس النواب شريك في التشريع يجب ان يقر او لا يقر هذا الرأي، اما لا أخذه انا كمجلس اعيان واصصح دون رأي مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس

معالي الاخ دائماً نعيد الى مجلس النواب تعديل بما جاء من مجلس النواب واذا قبله جيز وبركه واذا لم يقبله يعمده اليها.

السيد احمد الطراونه

يا سيدي اقتراحي انا اقول اعادته والاخوان يقولون عدم اعادته فاطرح الرأي لاعادته والرأي للاكثر، انا دائماً خطتني ان اقول رأيي واحترم رأي الاغلبية.

دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر.

السيد المقرر

سيدي الرئيس لا يمكننا ان نصوت على اقتراح يرد القانون دون ان تجري تعديلات

المادة التي نبحث فيها ونقول اننا عدلنا هذه المادة بهذا النص.

دولة رئيس المجلس

سعادة السيد نائله الرشدان.

السيد نائله الرشدان



بحيث يصبح (من تاريخ نشره) وليس (من نشره) لانه تصور يستقيم المعنى، اذا قلنا من تاريخ نشره وندمج اقتراح معالي ابو هشام بان يعاد الى مجلس النواب ايضاً، يعني تعديل النص من تاريخ نشره ثم يعاد الى مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس

هذا تعديل على اقتراح ابو هشام شكراً، معالي السيدة ليلى شرف.

السيدة ليلى شرف

انتي على ذلك.

دولة رئيس المجلس

السيد كامل الشريف.

السيد كامل الشريف

فقط نثنيه على اقتراح معالي السيد نائله الرشدان.

دولة رئيس المجلس

اذاً معالي ابو هشام يقترح فقط اعادة هذا القانون الى مجلس النواب، معالي الاستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت

دولة رئيس مع احترامي لمعالي الاستاذ احمد الطراونه واقتراحه الاخير اعتقد انه لا يجوز التصويت على هذا الاقتراح، لانه لا يجوز التصويت على اقتراح لمجرد اعادة القانون الى مجلس النواب فقط وانما يجب ان يبدى في الاقتراح تعديل محدد يعود فيه قانون الى مجلس النواب على اساسه.

دولة رئيس المجلس

معالي السيد احمد الطراونه.

السيد احمد الطراونه

انا حددت ان يعاد ويوضع (من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية).

دولة رئيس المجلس

هذا ملحق متأخر كثيراً، معالي الدكتور رجائي المعشر.

الدكتور رجائي المعشر

هنا في موضوعين. الموضوع الاول المتفق عليه من الجميع ان تعدل المادة بحيث تصبح بدل (بعد نشره) (من تاريخ نشره) وايضاً

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

هناك خلاف على هذا الموضوع.

الموضوع الثاني: هو هل ان هذا التعديل يتطلب اعادة القانون لمجلس النواب ام يعتبر تعديل لغوي فقط؟

سمعنا الرايين في معظم الحديث هناك ناس يروا ان هذا التعديل يتطلب اعادته الى مجلس النواب، وفي رأي آخر يقول لا لان هذا التعديل صار نتيجة تركيز مجلس النواب على شطب كلمة (ثلاثة اشهر) فابقي كلمة (بعد) بدل ان يستعوض عنها بكلمة (من). هذين موضوعين للنقاش ليس لهم ثالث فنستطيع ان نصوت بحيث اننا مجمعين على تعديل (من نشره) بقي ان نعبد الى مجلس النواب ام لا على ضوء نعتبه تعديل لغوي ام لا؟ هذا الذي امامنا.

دولة رئيس المجلس

نحن الآن امام مقترح ابو هشام ووضع فيه حكيم الحكم الاول ابدال كلمة (بعد) بـ (من) تاريخ نشره ووضع حكم آخر ان يترك لمجلس النواب ان يضع التعديل الذي يراه.

السيد احمد الطراونه

او ان يفوض مجلس الوزراء بتاريخ التنفيذ.

دولة رئيس المجلس

من يوافق على مقترح السيد احمد الطراونه؟ السيد الامين العام

(٣١-١١)

دولة رئيس الوزراء

(٣١-١١) لم يفر اقتراح معالي ابو هشام.

اذن الآن اقتراح معالي الاخ طاهر حكمت بابدال كلمة (بعد) بـ (من) وعدم اعادته الى مجلس النواب باعتبار ان التغيير لفظ بلفظ. أي حرف جر بحرف جر.

من يوافق على مقترح الاستاذ طاهر حكمت؟ السيد الامين العام

(٣١-١٦)

دولة رئيس المجلس

وقد نجح الاقتراح وشكرا. اذا هذه المادة بحسب الاقتراح الاخير بان تغير كلمة (بعد) بـ (من تاريخ) ولا لزوم لاعادته الى مجلس النواب لانه تغيير لفظي نتج عن شطب (الثلاثة اشهر) دون النظر في (بعد) و (من). سعادة المقرر.

السيد المقرر

سيدي الرئيس لقد بدأنا البحث في المادة (١) من القانون دون ان نقرأ القانون او نتخذ قراراً باعفاء المقرر من تدوئة القانون.

دولة رئيس المجلس

هذه المادة (١) قرأناها واقرناها. معالي السيد جودت السيول.

السيد جودت السيول

يا سيدي اقترح اعفاء المقرر من قراءة مواد القانون مادة لمادة وان يكتفي بذكر رقم المادة لكي يبدي من يريد من اعضاء المجلس الموقر ملاحظته.

دولة رئيس المجلس

لا يضع حثك يا معالي ابو نواف لكن في

مقترح باعفاء المقرر من تدوئة مواد القانون مادة مادة والتوقف عند كل مادة يرى فيها الاخوان مجال للرأي.

هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء المقرر؟ شكراً لكم.

الآن نأتي لابد واعتراضه على المادة (٢) من القانون. السيد المقرر.

السيد المقرر

احببت فقط قبل ان ينظر المجلس في القانون مادة مادة او يقدم تعليقاته عليها مادة مادة ان ابين ما هو الغرض والهدف من هذا القانون: لدينا مجموعة من الرسوم رسوم اضافية وضريبة اضافية ورسوم استيراد وغيره.

اربعة انواع من الرسوم وهي مكلفة من حيث الجهد لاداء الدولة واننا دائما نطالب بتحسين الاداء واعتقد ان هذا القانون جرت صياغته لتحقيق هذا الهدف فهو حيادي لا يحدث ضرائب جديدة ولا يخفف من الرسوم القائمة وانما يوحدنا من ناحية اجرائية، احببت فقط ان اوضح هذه النقطة.

المادة (٢) يا سيدي.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور سعيد التل

الدكتور سعيد التل

شكرا دولة الرئيس تأكيداً للملاحظات التي تفضل بها المقرر اقول ان مشروع القانون يعتبر سليماً على الجامعات الرسمية وهذا القانون وفق التوصيات الواردة الى

المساس باستقلالية الجامعات الرسمية مالياً حيث ستصبح الإيرادات المحصلة بموجب هذا القانون جزءاً من الإيرادات العامة للخزينة في السابق كانت محدودة.

ثانياً: فقدت الجامعات الرسمية حقاً خاصاً في الإيرادات كان قد ضمنه النظام النافذ.

ثالثاً: عدم ضمان حصول الجامعات على حصة ثابتة ومحددة مسبقاً من تلك الإيرادات كون التعديل اناط بعملية التوزيع بكل من وزير المالية ورئيس مجلس التعليم العالي.

رابعاً: عدم قدرة الجامعات على التخطيط المسبق والدقيق لموازنتها حيث انها ستكون غير قادرة على تحديد حصصها سنوياً.

خامساً: خضوع مقدار الإيرادات المتحصلة بموجب التعديل المقترح الى الضغوطات التي ستحصل على الاتفاق من الموازنة العامة بشكل عام في ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية المتبعة والتي قد تؤثر سلباً على حصص الجامعات بالانقاص منها عن طريق الحجز.

هذه الامور اعتقد ان مشروع هذا القانون يؤثر تأثيراً كبيراً على الجامعات وعلى حريتها الأكاديمية ومن هذا المنطلق فعندما تبحث المادة

(٣) ولذي اقتراح بنيل عنها يحافظ على استقلالية الجامعات وعلى حقوقها التاريخية المشروعة، بذات الجامعات الأردنية وعلى رأسهم جلالة الملك ومنذ اكثر من ثلث قرن قد ضلوا للجامعات حقوق مالية محددة لضمان استقلالها

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

والاستقلال الاكاديمي مرتبط بالاستقلال المادي وارجو ان لا نترجع عن هذا الاستقلال لهذا القانون وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

سعادة المقرر.

السيد المقرر

سيدي الرئيس، ارجو ان اوضح لزملائي الكرام انه ليست هنالك علاقة بين استقلالية الجامعات وتخصيص موارد لها ان كان ذلك بتخصيص رسوم معينة او بتخصيص مخصصات تضعها الحكومة في موازنتها العامة سنوياً واورد لهذا الموضوع سببين فقط لشرح هذا الامر:

اولاً : الجامعات بدأت مستقلة ثم انشأت وزارة التعليم العالي وفقدت الجامعات بعض استقلاليتها بالرغم من وجود القانون الذي صدر عام ١٩٦٦ لضرورية تجبى لصالح البلديات والجامعات لم يؤثر ذلك على ما حصل في استقلالية الجامعات وعدم استقلالية الجامعات.

لذلك لا اعتقد ان هنالك علاقة بين هذين الامرين، اضيف الى ذلك اننا اذا اعطي مثلاً واحداً فقط في بريطانيا لا يدفع الطلاب البريطانيون رسوماً للجامعات، لكن الحكومة تدفع رسوم الجامعات عن جميع الطلاب البريطانيين الذين يدرسون في الجامعات وتتقاسمها الحكومة نصفها وتحملها الحكومة المركزية والنصف الآخر تتحملها الحكومة المحلية.

لذلك في دول مختلفة التعليم العالي تلتزم فيه

الدولة واعتقد ان تخصيصه في رسوم معينة وغير ذلك يفقد هذا الموضوع معناه الحقيقي.

ان الدعم الذي يجب ان يقدم الى الجامعات يجب ان يبحث في اطار سياسة الدولة نحو التعليم واعتقد اننا ان قضية التعليم هي من القضايا ذات الاولوية الكبرى في الاردن، ولذلك لا اعتقد ان هذا المحذور قائم، لكن احبيته فقط ان اذكر بان تخصيص رسوم معينة للجامعات لا يحقق لها استقلالاً الاستقلال للجامعات يتم من خلال تشريع جامعات بريطانيا كلها تتمتع بالاستقلال لكن هنالك يجب وضع تشريع الذي يضمن استقلال الجامعات ومن يشرف على هذه الجامعات وتحدد طريقة للاشراف على هذه الجامعات بما يضمن للمشرعين على هذه الجامعات بان يديروا شؤون هذه الجامعات.

ولا علاقة لهذا القانون اطلاقاً باستقلالية الجامعات من عدمها وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور رجائي المعشر.

الدكتور رجائي المعشر



العمل بهذا القانون الى فتح باب النقاش مع صندوق النقد الدولي حول دعم الجامعات والبلديات وهل ستؤدي هذه المناقشات حول اعادة النظر في سياسة الحكومة نحو الجامعات والبلديات من حيث دعمها واسلوب تمويلها، وكيف سيتم تحديد المبالغ التي ستخصص للجامعات والبلديات؟ وهل ستكون هذه المبالغ اقل او اكثر مما هو مخصص في الموازنة للعام الحالي، ان الآثار المترتبة على ذلك واضحة، فاي خط في دعم الجامعات او البلديات سيؤدي بالضرورة الى زيادة الرسوم لتغطية العجز المتوقع نتيجة لذلك مما سيكون له انعكاس مباشر على المواطنين فارجو ان اتوجه من خلال دولتكم الى معالي وزير المالية والحكومة الكريمة في الاجابة على هذه النقاط حتى تتضح الصورة امامنا وتكون قادرين على اتخاذ القرار الصائب حول هذا القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية

شكراً سيدي الرئيس، نوقش هذا الموضوع باستفاضة في اللجنة المالية ووضحت للاخوة في اللجنة بناء على طلب تقدم به الدكتور في حيله في ان يجب ان تبقى نسبة معينة مخصصة للجامعات ووضحت يا سيدي عن نفاذ هذا القانون تصبح جميع الرسوم والضرائب الاخرى جزءاً من التعرفة الجمركية ولا نستطيع فصلها او معرفة ما هيبتها بمعنى ان الرسوم

شكراً دولة الرئيس، اولاً اننا اعتذر ان آخذ من وقت المجلس فانا عضو في اللجنة المالية ولكن عند دراسة القانون بالطريقة المستعجلة التي تمت فيها لم انتبه لبعض الاسئلة التي ارجب في طرحها والحصول على اجابات عليها حتى تكتمل الصورة امامنا.

اولاً هذا القانون مفيد من حيث انه يساعد على تبسيط الاجراءات ويبسر امور المواطنين ويساعد على تنظيم الادارة المالية للدولة.

ثانياً : تحدد القوانين المعمول بها حالياً نسب منوية محددة مخصصة للجامعات والبلديات ولا تتأثر هذه النسب بزيادة او تخفيض التعرفة الجمركية، ومن موجب مشروع القانون قيد البحث ستلغى هذه النسب وتدمج بالتعرفة الجمركية او الرسم الموحد، كما وان السياسة المالية المعلنة في الدولة تؤكد التوجه نحو تخفيض الرسوم الجمركية واستبدالها بالضريبة العامة على المبيعات، وعند بدء العمل بهذا القانون فان الموازنة العامة للدولة ستتضمن بلداً جديداً فحصر للجامعات والبلديات. وسيحدد مقدار هذا الدعم عوامل عديدة من اهمها برنامج اصلاح مالي الذي تطبقه الحكومة لقد ركز برنامج اصلاح في السنوات السابقة على اهمية تخفيض عجز الموازنة قد تم ذلك عن طريق فرض ضرائب جديدة او اعادة هيكلة النظام الضريبي او استبدال اسلوب دعم المواد التموينية بازالة التشوهات في الاقتصاد الاردني وتخفيض الاتفاق وغير ذلك والسؤال هنا هل يمكن ان

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ١٧/١/٢

والضرائب الاخرى تذوب مع رسم التعرفة الجمركية ونصبح نتعامل مع رسم واحد للتعرفة الجمركية يشمل جميع الضرائب والرسوم، وبالتالي لا نستطيع اجرائياً فصل أي نسبة معينة لممكن ان نخصصها لأي جهة لأن لا نستطيع فصل الضرائب والرسوم الاخرى التي اضيفت الى رسم التعرفة الجمركية حتى تحسب هذه النسبة من اصل التعرفة، بمعنى آخر عند نفاذ هذا القانون يصبح عندنا رسم ليس له أي تفصيل ويذوب في الدفاتر تحت بلد واحد يسمى بند التعرفة الجمركية. ان التعديل الذي اقترحه الاخوان في مجلس النواب يربط قرار مجلس الوزراء بتنسيب مشترك من وزير المالية ووزير التعليم العالي في ما يخص الجامعات او ربطه بوزير المالية ووزير الشؤون البلدية والقروية فيما يخص البلديات يعتبر كافياً للمحافظة على حقوق هذه الجهات بما يخصص لها. واذا اخذنا بعين الاعتبار اضافة الى ذلك ان ما تدعم به الحكومة الجامعات هو اكبر واكثر بكثير مما يربط بما يؤخذ من رسوم التعرفة الجمركية فهذا يعني ايضاً ان حقوق هذه الجامعات والبلديات محفوظة بقرار مجلس الوزراء بناءً على التمسبب المشترك الذي اقره مجلس الاعيان.

فمن ناحية ثانية يا سيدي لا نستطيع النظر في أي نسبة معينة لان هذا يعني اما الهدف القانون يذهب بالاضافة الى ذلك نحن نعتبر القانون لا

يمكن ان يكون موجود يعني يلغى القانون اصلاً وشكراً.

دولة رئيس المجلس

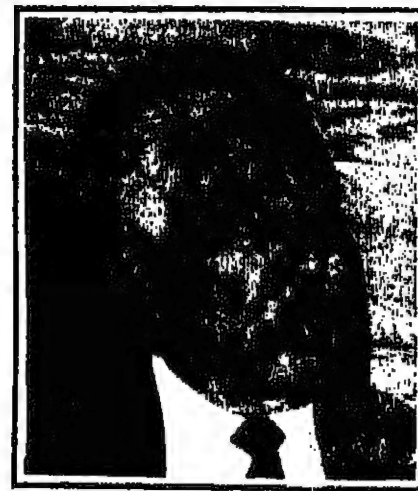
شكراً، معالي الدكتور عبداللطيف عريبات.

الدكتور عبداللطيف عريبات

نحن بصدد تشريع وهذا التشريع يمس الجامعات والبلديات ووردت على لسان السيد المقرر كلمة الحكومة غير ملزمة في التعليم الجامعي كتعليم الزامي، قانون وزارة التربية والتعليم حدد الزامية التعليم والدولة ملزمة للتعليم الاساسي عشر سنوات ما بعد ذلك، الحكومة غير ملزمة بتوفير التعليم وهذا نص تشريعي جاء في قانون التربية والتعليم.

إذا الحكومة تقدم دعم للجامعات والجامعات تأخذ رسوم من الطلاب، فمسور الطلاب او مورد التعليم الجامعي من هذين المصدرين الاساسيين، ما تقدمه الحكومة من دعم وما يأتي من الرسوم من الطلاب، إذا ليس هناك الزامية على الحكومة في التعليم الجامعي الا ما تقدمه من مقدار معين من دعم وقد جاء فيما سبق توحيد هذه القوانين، جاء بنسب معينة محددة على الرسوم والضرائب في بعض القطاعات، إذا هذا مورد تشريعي مباشر وهذا يمس تماماً ومباشرة ولا اتفاق مع السيد المقرر بتمسبب مباشرة استقلالية الجامعات بحيث ان الجامعات ليس لها سند تشريعي يحدد نسبة معينة كمورد ثابت لها وهذا يحدث كما تفضل الاستاذ الدكتور سعيد

السيد احمد العقابله



شكراً سيدي الرئيس، أريد كل ما ذكره معالي الدكتور سعيد التل ومعالي الدكتور رجائي المعشر ومعالي الدكتور عبداللطيف عريبات. واخشي ما اخشاه ان تتأثر الخدمات التي تقدمها البلديات التي تروح تحت اعباء مديونيات كبيرة نعرفها جميعاً وعليها قروض كبيرة جداً لهنك تنمية المدن والقرى ولغيره، وكذلك اخشي ان تتأثر ايضاً الجامعات اذا لم تذكر نسبة محددة حسب اسس معينة بحيث تضمن ان لا تقل الواردات التي تذهب الى الجامعات او الى البلديات كما تنقاضها الآن، اما ترك الامر كما هو عليه الآن وكما سيؤثر في المادة (٢) فان فيه خشية كبيرة واعتقد بأنه ستتأثر الجامعات والبلديات بملطوق هذا النص وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

التل عدم استقرار موازنات الجامعات وقوع الجامعات تحت ظروف غير مؤكدة من دعم قليل او كثير تقرره الحكومة سواء من خلال معالي وزير المالية او من خلال بعض اصحاب المعالي الوزراء كما جاء في تعديل مجلس النواب تفقد الجامعات وأؤكد على ذلك وهذا يمس استقلاليتها المورد التشريعي والسند التشريعي الذي يوجب الزام في تقديم نسبة معينة. وهذه لا تخضع لتفسير الحكومات، الجامعات بحاجة الى تطوير وبحاجة الى دعم وبحاجة الى تقدم للامام في مجالات تخصص حاجات المجتمع القائمة والمتنطرة وهذا لا يقع تحت الموازنة المختلفة احداً او شحاً بل يضع تشريع معين لذلك وبهذه النسبة ولهذا أريد كل ما قاله معالي الدكتور سعيد التل واقترح تحديد الجزء المخصص سنوياً بنسبة معينة، وما تفضل به معالي وزير المالية انه لا يستطيع ان يحدد نسبة معينة اقول ان ما سبق من توحيد القوانين كانت هناك نسب. باني نص يقول ان لا تقل عن نسبة كذا وكذا تدرس من قبل اللجنة المالية ويقدم اقتراح لذلك بما يتفق مع دافع توحيد هذه القوانين التي نحن مع هذا التوحيد لتسهيل الاجراءات، لكن تسهيل الاجراءات هذا بالتوحيد من نقطة حساسة وهي موازنة الجامعات التي تتضرر منه ضرراً كبيراً. وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس

شكراً، معالي الاستاذ احمد العقابله.

مجلس الاعيان

معالي الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني

شكراً سيدي الرئيس كنت سأقول سلفاً ما قاله معالي الدكتور سعيد على الإطلاق وقد سبق وأن أبديت هذا الرأي أمام اللجنة المالية ولكنني أرى أن فتح باب النقاش في هذا المجلس لابد أن يفتح أعيننا على بعض النقاط الأساسية التي نحن بصدد حلها خاصة وأن الأردن يمر الآن بمرحلة إصلاح اقتصادي شامل.

أولاً : المقصود بالتعديل واضح جداً عملية تنظيم إدارة مالية، تخفيضاً للأعباء ولذلك نتج عنها السؤال الذي أثاره معالي الدكتور سعيد التل وهو هل إذا زدنا عملية التخصيص المحددة بالرسوم هل يعني هذا أننا لا نستطيع تخصيص تلك الأموال التي كانت مخصصة للجامعات لهذه الجامعات أم أن على الجامعات أن تصبح الآن تبدأ من بنود الموازنة العامة في طلب المساعدة والعون من الخزينة أسوة بكل القطاعات الأخرى وأن يكون مقياس التخصيص لها قائماً على مقدار نجاحها في أداء دورها نحو المجتمع بشكل عام.

إذا كانت المؤسسات الجامعية دوائر حكومية فهذا يعني أننا سوف نخصص لها مبالغ ونقتد بذلك استقلاليتها، أما إذا أردنا أن يكون لها استقلالية فإن من أولى واجبات ذلك الاستقلال هو أن تكون الجامعات قادرة على أن تبرر ما ينفق عليها أسوة بأي مؤسسة أخرى، وكونها جامعات تخرج ابنائنا وتعطيهم شهادات وغيرها

فهذا في الواقع يعطيها بحكم الحال وبطبيعة الحال تلك الأولوية، ولذلك يجب أن لا تخصص أموال تؤخذ ضرائب من الشعب إلا وفق أولويات يتفق عليها الناس سنة بسنة، والجامعات يا سيدي قادرة على أن تحسن من مواردها المالية كثيراً جداً إذا أرادت ذلك وهي عملية البحث والتطوير، تقديم مساعدات وخدمات للجامعة لأننا في هذا البلد نفق مبالغ ملايين سنوياً على مشروعات ودراسات كان الأولى بأن تقوم بها جامعاتنا وأساتذتنا المؤهلون الذين استطعنا أن ندرهم في الخارج على حساب الحكومة والدولة ولذلك نحن هنا بصدد إثارة موضوع أساسي هل التعليم الجامعي في الأردن بحاجة إلى إصلاح مثلاً يجري على باقي القطاعات الاقتصادية في البلد؟ وأقول نعم أن الجامعات والتعليم الجامعي في الأردن بحاجة إلى ذلك الإصلاح الشامل.

ولذلك لا نستطيع أن نبقى الجامعات وكأنها تتلقى مصادر مضمونة من الدخل من الحكومة دون أن تبذل هي في المقابل الجهد المطلوب منها في خدمة المجتمع بل هي يجب أن تكون العكس القدوة والرائد لتفسير ما يقدم لها وتبريره من أموال تؤخذ من حصيله أموال وأولويات الموازنة العامة.

أما فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة وهي الحرية الأكاديمية للجامعات، الحرية الأكاديمية للجامعات ليست بالضرورة جانباً مالياً على الإطلاق، الحرية الأكاديمية للجامعات عندما

السيد جودت السبول



شكراً دولة الرئيس، ابتداءً لآبد من التتويه والتسليم بأن هذا المشروع عندما يصبح قانوناً منجزاً يمثل استجابة مشكورة من جانب الحكومة لمطلب شعبي واسع لأن المعاناة من قوائم التفصيل تمثل سبب شكوى لا بل أحياناً تمثل سبب تندر بين الناس، فالحكومة مشكورة على تقديمها بمثل هذا المشروع، ثم من مطالعة المشروع لم لاحظ بأنه ينطوي على مس بحقوق الجامعات ويجب أن نتذكر هنا أن مجلس الوزراء صاحب ولاية عامة والجامعات من هذا الجانب لا تخرج عن ولاية مجلس الوزراء من هذا الجانب أقول ونحن عندما اجتمعنا بروساء الجامعات في اللجنة المالية في السنة الماضية كان الحاحهم يلح مني لطلب المساعدة من

تصبح الجامعات في هذا العام مثلاً وجدنا الجامعات أصبحت تتمتع بحرية أكاديمية أكثر لأنها هي التي اختارت الطلاب الذين يذهبون إليها والذين تقبلهم بموجب مؤشرات متفق عليها وواضحة للجميع، أما عندما يفرض عليها قبول بالآلاف الطلاب أكثر مما هي تستطيع قطعاً ستقع في ضائقة مالية، والجامعات أصلاً في الوقت الحاضر تعاني من ضائقة مالية خانقة ونرى تنافس بين الجامعات العامة على المخصصات المحدودة التي تأتي بعوائد الرسوم الإضافية ومن عوائد أخرى. لذلك يا سيدي نحن بحاجة إلى أن نعطي موضوع التعليم العالي وكذلك موضوع البلديات التي تعاني من مديونية قدرها ٢٥ مليون دينار ولها أيضاً في نفس الوقت رسوم تبلغ ٢٢ مليون دينار ولا تحصلها من الناس المستفيدين من خدماتها، نحن بحاجة بأن نوجه هذه الحقائق كما نواجهها في قطاعات أخرى علينا أن نقول أن كل من الإدارة المالية للبلديات وكذلك التعليم الجامعي العالي بحاجة إلى إعادة إصلاح وهيكله قبل أن نحدد مقادير الأموال التي يجب أن يصرفها المجتمع عليها وشكراً.

دولة رئيس المجلس
معالي الأستاذ جودت السبول.

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

الحكومة ولا يعقل ان يرد التصور بان الحكومة تتربص بالجامعات والبلديات لكي تنقص من مقدار مساعدتها في وقت نلاحظ فيه توجهها ملحوظاً وملموساً لمساعدة هاتين الجهتين من جانب الحكومة. الجامعات والبلديات وقد لمسنا ذلك فعلاً، ولذلك ان يحصل الرسم تحت بند واحد فنلتخص من هذه القوائم العجيبة ثم يقال ان نسبة كذا للجامعات ونسبة كذا للبلديات ويناقش مجلس الوزراء ان وقع في خطأ او تقصير لا يمتنع على أي جهة وبخاصة مجلس النواب ومجلس الاعيان.

ثم يجب ان نتذكر باننا نتحدث عن جامعات رسمية نصر دائماً على طلب المساعدة من الحكومة كيف يمكن ان تصور مثل طلبها هذا ماساً باستقلاليتها، اما الجانب الاكاديمي والجواب الفنية الاخرى فلا احد يقبل اطلاقاً بان تمس او ان يتقرب منها لان ذلك يمثل حقاً مقدساً من حقوق الجامعات ومطلباً يجمع الشعب على ضرورته وتؤمن الحكومة معه في هذا بحرص وتوجيه من جلالة قائد الوطن الذي لم يقصر يوماً في التركيز على هذا الجانب ولذلك سيدي الرئيس ارجو ان لا يحمل الموضوع اكثر مما يحتمل فلذهب فيه الى ابعاد اخرى ليست واردة بأي حال من الاحوال وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي السيد ليلي شرف.

السيدة ليلي شرف

سيدي الرئيس لا شك ان موازنة أي مؤسسة

هي انعكاس لمخططاتها وسياساتها وبرامجها المستقبلية لذلك فان عنصر المساعدة الرسمية للجامعات اذا لم يكن معروفاً قيمته معروفة لا تستطيع الجامعة ان تخطط وان تكون موازنتها واضحة للتنمية الكلام من تخصيص مبالغ لا علاقة له بما تفضل به معالي الدكتور جواد العناني من ضرورة اصلاح التعليم العالي هذا امر لا جدال عليه نحن بحاجة ماسة الى اعادة هيكلية التعليم العالي واعطاءه مضامين جديدة واندفاعه جديدة وقدرات جديدة لكن تخصيص مبلغ حسب قرارات سنوية باخذها وزير المالية او مجلس التعليم العالي او رئيس مجلس التعليم العالي حسب نسبة معروفة تعرف الجامعة انها ستلتهمها سنوياً وحسب نسبة معينة معروفة اعتقد بانه يمس بتخطيطها واستقلالية تخطيطها واستقلالية برامجها.

في الماضي عندما نشأت ضريبة الجامعات كانت هنالك جامعة واحدة هي الجامعة الاردنية وكانت تأخذ كل الضريبة، ثم بدأنا بنشأ جامعات رسمية واحدة تلو الاخرى وتقاسم الجامعة الاردنية على حصتها التي كانت مخصصة لها في السابق حتى ان الجامعات التي كانت تؤسس بدأت تأخذ اكثر من الجامعة الاردنية من حصة الضرائب لانها كانت بحاجة الى مصاريف التأسيس والان بدأت حصة كل جامعة تقل وتقل وتقل والضغط السياسي عليها لقبول طلاب ولعدم رفع الرسوم كبير جداً، لذلك اعتقد ان عدم تخصيص نسبة معينة واضحة تعرفها

الجامعات لتخطيط برامجها المستقبلية سيضر باستقلاليتها وسيؤثر كل مرة بقرار وزير المالية وبقرار مجلس التعليم العالي او رئيس مجلس التعليم العالي.

لذلك اوافق ما تفضل به معالي الدكتور سعيد النل والدكتور عبداللطيف عريبات موافقة تامة واعتقد ان يمكن ان ينشأ عن هذا القانون نظام يحدد النسب التي ستأخذها الجامعات وكل جامعة حسب قدرتها ونظام آخر للبلديات وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية

شكراً سيدي الرئيس، الحقيقة اريد ان اتطرق الى نقطتين، النقطة التي تفضلت بها معالي السيدة ليلي شرف يا سيدي اذا الحديث عن التخطيط المالي للجامعات بمقدار الرسوم التي تأتينا اود ان اذكر هنا بنقطتين:

النقطة الاولى: صحيح النسب ثابتة لكن القيمة قيم المستوردات وقيم بضائع متحركة وبالتالي المبلغ الذي سيوزع على الجامعات لم يكن معروفاً لهذه الجامعات في القانون السابق هذه نقطة، النقطة الثانية: التوزيع بين الجامعات نفسها كان يتم بتسبب مشترك وبدراسة مشتركة هو الحقيقة بتسبب من وزير المالية لكن بدراسة مشتركة بين وزير المالية ورئيس مجلس التعليم العالي، بمعنى آخر حتى الجامعات لا تعرف كم سيأتينا من هذه الحصة لأن التوزيع كان بأيدينا نحن نقول كذا للجامعة الاردنية وكذا لجامعة

اليرموك او غيرها. مما يعني ان موضوع التخطيط المالي للجامعات لا يتأثر بل العكس سيكون على الاقل من وجهة نظر الحكومة المبالغ التقديرية التي كانت سائدة قبل سريان هذا القانون هذه حد ادنى لا يمكن النزول عنه يعني هذا وجهة نظري، النقطة الثانية الذي تفضل به معالي جودت السبول انا اتفق معه اذا بحثنا هذا في موضوع ونوقش هذا في اللجنة المالية اذا بحثنا في موضوع الحديث عن مبلغ معين يخصص لهذه الجامعات بشكل مسبق وكألك تعفي الحكومة من مسؤوليتها امام هذه الجامعات، مسؤولية الحكومة اكثر بكثير من مبلغ الرسوم التي نوزعها عليها سواء بالدفع المباشر سواء بالدعم غير المباشر بالاغفاءات الجمركية التي تقدم لهذه الجامعات، او سواء مضمناً القروض التي تأخذها هذه الجامعات.

مسؤولية الحكومة اكبر بكثير مما نتحدث عنه من رقم معين يتعلق بالرسوم الجمركية، وإذا كان هناك تخوف مما ستعطيه الحكومة لهذه الجامعات فالاخرى ان نخشوا الآن لأن كل الدعم للجامعات هو مرهون بمجلس الوزراء لحل مشاكل الجامعات المعزولة للجميع وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي السيد احمد الطراونة.

السيد احمد الطراونة

دولة الرئيس انا لا اختلف مع الشاهد الا على ان الذين تحدثوا فيما يتعلق بدعم الجامعات ودعم البلديات، لكن نحن هنا نحدث عن التعليم كونه

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

المساعدات والتنظيم لا يكون الا بقدرة الحكومة على الدفع، لأن عندما ينص الدستور ان مجلس الوزراء يتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، عندما امن الدستور الحكومة على شؤون الدولة كاملة فلا يجوز ان يخطر لبالنا هنا ان الحكومة ستلجأ لتضليل بعض الجهات على بعض الجهات الا بمقدار الحاجة الضرورية، امر التشريع امر صحيح في توحيد الضرائب المستوفاة، ولكن الحكومة لها قدرة على الدفع ولا تستطيع ان تلتزم بدفع لان قد يكون هذا الالتزام على اساس شؤون تطرأ في المستقبل اهم من الامور التي ارتبطت بها.

ولذلك من ناحية القانون صحيح التعديل لكن ان نحدد نسب معينة للحكومة بالقانون هذا امر في بعض الاحيان يكون فوق طاعة خط الحكومة، ولكن نحن في كل سنة الحكومة تنظم الموازنة العامة وتأخذ بعين الاعتبار هذه المساعدات التي تقدمها في أي جهة من الجهات بمقدار قدرتها المالية تلك السنة، ربما في السنة التي بعدها يتحسن الوضع ربما لا يستحسن فاذا التزامها بمبلغ معين ونسبة معينة لجهة معينة تكون قد تدخلنا في شؤون ادارتها للدولة وهي لا تستطيع ان تدير الدولة الا بقدر طاقتها، ولهذا فالتالي مع تأييدي للجامعات والبلديات واي جهة مستحقة لترك الحكومة امر تقدير هذه النسب وتقدير أهمية الجهات التي تحتاج الى المساعدة في موازنتها العامة التي يناقشها مجلس النواب

ونناقشها مجلس الاعيان وتناقشها الجهات المختصة التي تطلب المعونة.

ولذلك فان وضع نسبة معينة ربما ادى الى خلل في التطبيق وقد لا نستطيع او قد غرم بعض الجهات عندما تقل الواردات المالية للدولة.

ولا يستطيع احد ان يضمن في كل سنة تزيد موارد الدولة لكن في كل سنة تزيد الجامعات تزيد البلديات وتزيد اعبائها، ولذلك يجب ان يكون هنالك حل منصف لهذا الموضوع وان لا تحمل الحكومة فوق طاقتها بل نحملها ما تستطيع ان تقوم به وفي الموازنة العامة عند وضع هذه المعونات.

فالقانون من ناحية تشريعية سليم ولكن من الناحية التطبيقية ارجو ان يترك هذا الامر الى الحكومة لتقديره مع تأييدي لدعم الجامعات ودعم البلديات انما لا يكلف الله نفساً الا وسعها.

دولة رئيس المجلس

معالي وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي

بسم الله الرحمن الرحيم : دولة الرئيس، حضرات الاعيان: من حق مجلس الاعيان الموقر بل من واجبه الاهتمام بالتعليم العالي وهذا البحث الحيوي خير دليل على ذلك ان القصد من هذا القانون هو تبسيط الاجراءات الجمركية وحصر حساب الرسوم والضرائب بأقل عدد ممكن من الموظفين والاجراءات والروتين وتعميل مصالح الناس وشكواهم كما

الحكومة في تلك الدولة انما تحصل عليها من جهدها وعرق جبينها ويكفي ان اقول للمجلس الكريم ان احدى الجامعات في بلدنا التي تزيد موازنتها على ٢٠ مليون لا تحصل من البحث العلمي اكثر من مئة الف واي خطر اكبر من هذا الخطر، لان التعليم الجامعي استحال تدريسياً ولم يعد تعليمياً جامعياً.

اذاً ذلك العمود الثاني من مجهود الجامعات البحث العلمي معطل وهو يقترب من الصفر ولا شأن ولا قيمة له وهذا هو الخطر ومن هنا ناقوس الحظر.

واعتقد ان الاصلاح الجذري الذي نحن مقبلون عليه يجب ان يؤدي الى هذا وبالتالي على الجامعة ان تعاني فتسعى وليس ان تستند على موازنة ومضمونة مؤكدة في آخر السنة.

ان هذا القانون وانا اتحدث بامانة مذ الغي الرسوم وقد الغاه وان الزميا الذي قال بان دمج الجامعات سيظهر بندا في موازنة العام القادم هو امر صحيح الآن لا يظهر واعتقد معالي الدكتور رجائي الذي قال هذا، الآن تجبى ٤٪ للجامعات و ٢٪ للبلديات وتضم بما يشبه الوديعة.

بما يشبه الوديعة.

بما يشبه حساب امانات وهو ليس كذلك.

وتأتي وزارة المالية في النهاية العام تقديم لمجلس الوزراء تقريراً بكم حصلت ستوزع هذا المبلغ اما الآن فقد الغيت ٢٪ والغيت ٤٪ وسوف يدخل الجميع الى الخزينة وبالتالي

تفضل الزميل العيين جودت السبول وليس من مقصد هذا القانون ابدأ تدخل السياسة المالية بالسياسة الاكاديمية صحيح ان القانون السابق جدد نسباً لربع الجامعات وان هذا القانون الغي ذلك التحديد، ولكن هذا القانون ما الغي ولم يلغى مبدأ التخصيص وترك ذلك لمجلس الوزراء القيم على السياسة العامة للتعليم العالي والتعليم العام في المملكة، وكما قال احد السادة الاعيان ان من شأن القانون ان يضع الجامعات بوضع الدفاع عن انجازاتها امام مجلس الوزراء، لأنه ان نأخذ الجامعات تقسماً مالياً دون ان نتقدم بجرد حساب عن انجازها وكفائتها ومستوى التعليم الذي هو فيها فانما ذلك هدر للمال العام.

ان مبدأ التخصيص الحالي وربما يحمل التخصيص المقترح في القانون سلبية اضافية، هناك سلبية في ذلك التخصيص وفي التخصيص البديل وهو الجور على البحث العلمي لان التعليم الجامعي ليس تدريسياً في حجر صفيحة او مختبرات بل جلة بحث علمي ليس بهدف ترقية الاساتذة من رتبة الى رتبة بل بحث علمي بقصد خدمة الاقتصاد والمجتمع، ولقد ضرب المثل هذا الصباح بالجامعات في بريطانيا، الجامعات في بريطانيا تحصل معظمها اكثر من نصف نفقاتها من البحث العلمي والاستشارات العلمية القانونية والاجتماعية والانسانية والتمريضية والخدمية والفندقية، هي تحصل على الربع ليس من رسوم الطلبة وليس من موازنة الدولة المحلية او

مجلس الاعيان

مجلس الوزراء قد يزيد ٦٪ التي تحدثت عنها وغيرها وقد يلغونها وبذلك تصبح الجامعات عرضة حقيقة الى تذبذب المبالغ بصورة مجحفة. ان النقاش الذي دار اليوم والنقاش الذي دار في مجلس النواب هو كما تفضل الاخ جودت السبول في الموضوع السابق الذي تحدث عنه يعتبر مرجعية خلفية لتفسير نية مجلس الامة حين وضع هذا القانون، ان مجلس الامة لم يضع هذا القانون بقصد تنزيل مخصصات البلديات والجامعات وليس هذا من مقصده وبالتالي لا يجوز لوزير المالية اليوم ولا في المستقبل ان ينقص المبلغ الاجمالي عما هو عليه في الوقت الحاضر لان يزيده صعباً وفق قيمة المستوردات وليس باصول جمركي، ومن الامانة ان اقول نقطة اخرى غير متعلقة بالتعليم ان الجات و W.T.O منظمة التجارة الدولية تطلب النزول بالجمارك الى حدود وصلت في بلدنا (٤٠) وستصل الى (٣٠) وسوف تظل تسفل حتى تصل كما يعلم الجميع يوماً ما الى الصفر، لماذا كان الامر كذلك فان ادغام هذه الـ ٦٪ في نسبة الحصيلة الجمركية الاجمالية سوف يضعنا في وضع المفاوضات الصعب.

لكن، تضحيت بصيرتنا وليس المقصود من هذا القانون التضييق على الجامعات والبلديات وليس المقصود وضعها في ركم، الجمارك في الوقت الذي هو قليل اذا اخذنا كل هذه المعايير فانني انا للمجلس الكريم ان يقبل المشروع كما قبله مجلس النواب ونرى في التطبيق في العام

القادم وستظلون دوماً اصحاب السيادة في تعديل القوانين اذا لحق في الجامعات حيف وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور عبداللطيف عربيات.

الدكتور عبداللطيف عربيات



شكراً دولة الرئيس؛ الهدف من هذا التوحيد هو تبسيط الاجراءات الجمركية وهذا حق ونحن مع ذلك، ونحن معه ايضاً فيما اشار اليه في اهمية البحث العلمي في الجامعات من حيث الوجود ومن حيث ربح الذي يعود على الجامعات من هذا البحث العلمي، ولكن ما هو الواقع وقد ضرب معاليه مثلاً واقعياً من جامعة وذلك ٢٠ مليون يعود عليها من البحث العلمي مئة الف، هذا الامر لا نستطيع ان نقيسه في بلدان اخرى كبريطانيا ودول صناعية كبرى لها الصناعات ولها البحث العلمي ولها العائدات وهو ضرب من الخيال ان نتمتع على البحث العلمي ليسسد العجز الكبير في موازنة الجامعات

نسب تعود الى الجامعات ونسب تعود الى جهة اخرى جمعت كلها وقد يكون من الصعب الآن فرض شيء معين لكن اقول اننا بحاجة الى وضع نسبة معينة من هذا العائد الى الجامعات ويستحيل ان نقول اننا ملزمون بتكاليف التعليم الجامعي فهو فوق طاقة الحكومة وفوق طاقة أي موازنة وان ما يشاع ويقال عن رفع الرسوم ومعالي وزير التعليم العالي نفس هذا وقال لا رفع على الرسوم الجامعية هذا كلام واقع ومبحوث الآن في الجامعات وعند الناس، لهذا نحن بحاجة الى بحث وملزمون ان نبحث عن مورد يزيد عن نسبة ٢٠٪ و ٨٠٪ ما يدفعه الطالب مقارنة بما يكلفنا التعليم لهذا الطالب في الجامعات المهنية.

نحن حقيقة اذا الغينا هذه النسبة ولم تحدد الجامعات ليست مسئلة فيمن تقبل وكم تقبل والضغوطات من الحكومة ومن الشعب ومن كل الجهات ان تجد القبول، لكن نسبة القبول في هذه الجامعات كم هو؟ هذه قضية وطنية كبرى، كم يقبل من الخريجين سنوياً في الجامعات الاردنية الخاصة؟ كم يدرس في الخارج؟ قضية اقتصادية

كلفة من يدرس في الخارج؟ قضية اقتصادية استثمارية حقيقة يجب ان تعالج ويجب ان يحافظ على مستوى الجامعات ودعم مستوى التعليم فيها وتوجيهها نحو الاصلاح الاقتصادي المطلوب والا سنبقى نتحدث ويبقى مركز تجميع الخريجين ما يسمى البطالة تزيد يوماً بعد يوم وهذه الحقائق كلها مفتوحة لتصبح زيادة في

فالجامعة حقيقة وهذا معروف لدى الجامعات ان كلفة التعليم الذي تقوم به في الجانب المهني والفني مع الرسوم التي يدفعها الطالب ما بين ١٠-١٥٪ يساوي من كلفة تعليم هذا التعليم الفني الطب الهندسة الصيدلة بين ١٠-١٥٪ او ما يقارب ذلك. هذه قيمة ما يقدمه الطالب من رسوم يبقى المصدر الآخر هو الدعم الحكومي، الدعم الذي يأتي من جهة ما وهو الحكومة هذا هو باب الشئ الذي يحتاج الى اجراء مباشر سواء قلنا عن في مرحلة اصلاح اقتصادي كما تفضل الدكتور جواد العناني.

نعم نحن في مرحلة اصلاح اقتصادي وانني اؤمن ان الاردن المدرسة الكبيرة ومتصفاً الكبير هو الطالب ونسبة الطلاب هي من اعلى النسب في العالم ٣٤٠٪ من عدد السكان هم طلاب على مقاعد الدرس وهو الاستثمار الاكبر واولى درجات الاصلاح هي دعم هذا التعليم والتعاون معه بصورة مسؤولة ورعايته رعاية كاملة. وهذا هو اساس الاصلاح فاساس البطالة هي التي ادت الى الفقر واساس البطالة عندنا هذه الحنفيات المفتوحة على ما يتجمع لدينا من عاطلين عن العمل واعلى نسبة من عاطلين هي من اصحاب الشهادات والمؤهلات أي هم من خريجي الجامعات.

وهنا يأتي الاصلاح. ولهذا اجد اننا في بداية هذا الامر جمعنا هذه القوانين ووجدناها لتبسيط الاجراءات وهذا مبدأ صحيح وهناك نسب وان كنت مخطيء فأصحيح من عائدات الجمارك

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٩٧/١/٢

البطالة فنحن نتحدث عن البطالة دون علاج، فالحل الاقتصادي الامثل هو ان تتبنى الحكومة موقفاً معيناً يحدد فيه نسبة ما تدعم هذه الجامعات ونسبة القبول ومن تعلم وكيف تعلم وهي ايضاً تتلقى خريجها للجامعات في تزيد البطالة او الفقر في المجتمع ولهذا ارى ان يحدد الطلب من اللجنة المالية ومن الحكومة لتضع نسبة معينة للحفاظ على مستوى التعليم وجعله مثمراً ومستثمراً حقيقياً في هذا البلد وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل



شكراً دولة الرئيس وشكراً لجميع الزملاء على الملاحظات القيمة.

مع احترامي لاعتماد سعادة المقرر وهو جامعي كان استاذاً وهو عضو مجلس امراء جامعة محترمة، لكنني اختلف معه استقلال الجامعة مرتبط باستقلالها المالي استقلال الدول مرتبط باستقلالها المالي مثل الجامعات بالنسبة لبريطانيا وبريطاني دولة لها تقاليد ويا ريت نصل

الى بريطانيا بحيث ان الدولة وليس الحكومة تتحمل جميع النفقات التعليم الجامعي يا ريت. وذكر سعادة المقرر ان استقلال الجامعة انتهى بوجود وزارة التعليم العالي، وزارة التعليم العالي في هنا قانون في مجلس النواب سوف يلغي هذه الوزارة ويعيد الجامعات الى الوضع الذي كانت قبل انشا هذه الوزارة.

الحقيقة بالنسبة للنقطة الثانية بالنسبة للاحرجاني انا معه مئة بالمئة في تبسيط الاجراءات وانا مع القانون واويد القانون ولا انتقص ايضاً من اهتمام الحكومة بالجامعات، هذه الحكومة والحكومات السابقة والحكومات اللاحقة الحقيقة لا يوجد انتفاص كل ما هنالك التوجه الاساسي ان وجود نسبة معينة من الواردات للجامعات تعطي للجامعات كثير من الاطمئنان على واقفها المالي، بالنسبة للاحرجاني جواد الحقيقة الاخ جواد طرح نقطة بعيدة عن الواقع في قضية اداء الجامعة ووظائف الجامعة او دور الجامعة بالفعل الذي تفضل به ملاحظات مهمة جداً وقيمة وكثير مما ذكره مناسب وبعضه غير مناسب بالطبع لكن اقول وأؤكد ان الحرية الاكاديمية مرتبط باستقلال الجامعات النقطة التي ذكرها كثير من الاخوان ان الجامعات لا تؤدي وظائفها الجامعات تؤدي وظائفها ضمن المعطيات المالية التي تقدم لها، جامعاتنا فيها من الطلبة اعداد كبيرة جداً بشكل ان هذه الاعداد تسبقها من اداء وظائفها الاخرى، يجب ان اذكر بدون ان اذكر الاسماء ان ما يصرف على الطالب الجامعي في الدول المتقدمة تقريباً مئة

ضعف على ما يصرف على طالبنا الجامعي ليس عشرة ولا خمسة عشر ولا عشرين ولا ثلاثين.

كل القضايا التي تكلم بها الزملاء مهمة جداً بالنسبة للجامعات بالطبع الزميل السيول يقول تشكر الحكومة بالطبع بتشكر الحكومة لم يلاحظ من بحقوق الجامعات بالطبع لا يلاحظ من بس انا يلاحظ من كاستاذ جامعة عندما كان للجامعة حصة محددة انا يلاحظ من ولكن هو لا يلاحظ، الحكومة تترفض بالجامعات لم يقل احد ان الحكومة دائماً كل الحكومات تخدم الجامعات وتدعم الجامعات وكل ما طرحته من اراء لا انتقص ابداً من هذه الحكومة ولا من أي حكومة بالنسبة لنظرتها للجامعات ودعمها للجامعات، لكن اؤكد اكثر من مرة بدي احدد نسبة حتى اعطي للجامعة بالفعل طمأنيتها.

بالنسبة لمعالي وزير المالية نفس الكلام انا بذكره انا لا اقول ان الحكومة او وزارة المالية تنتقص لكن اقول ان وزير المالية يعذب الجامعات حتى في الحصول على مخصصاتها باستمرار والجامعة حتى تأخذ اموالها تلامي صعبية وهي اموال محددة باسمها في وزارة المالية مع هذا تلامي هذه الصعوبة، كيف ستكون هذه الصعوبة عندما لا توجد مثل هذه النسبة المخصصة بالنسبة لمعالي وزير التعليم العالي الاخ عبدالله النصور انا معه ان هذا القانون بسيط الاجراءات الجمركية واويدة بالطبع يوسع كل الاجراءات وليسيت فقط

الجمركية، وبالنسبة لدور الجامعات وتحديثها وتطويرها كلنا معه باعتباره وزير التعليم العالي ونساعده في ذلك بقدر ما نستطيع وبقدر ما يطلب لكن مرة ثانية نقطة ذكرها ابو زهير ان بالفعل الحكومة لعبت دور ليست فقط هذه الحكومة كل الحكومات انها ارتكبت الجامعات بالاعداد التي فرضتها عليها، الجامعة الاردنية فيها حوالي ٢٤ الف طالب امكانياتها لا تزيد عن ١٢ الف طالب وبالتالي عندما ذكر وزير المالية ان الجامعة تحتاج اكثر من المخصص صارت تحتاج اكثر من هذا المخصص نتيجة سياسات الحكومة وكل حكومة انها طلبت من الجامعات قبول طلاب اكثر من قدراتها ليس فقط الجامعة الاردنية كل الجامعات.

خلاصة ما اود ان اقله انا مع القانون اشكر الحكومة على هذا القانون اشكر الحكومة على دعم الجامعات واستمرار دعمها وهذه الحكومة وكل الحكومات لكن لازم تعتقد ان تخصص للجامعات نسبة معينة، والنقطة التي اريد ان اذكرها لجميع السادة الزملاء الاخوة الكرام يجب ان لا نقارن الجامعة باي مؤسسة اخرى، الجامعة مؤسسة متميزة لها وضع خاص وظرف خاص ورسالة خاصة، مستقبل الامم والدول مرتبط بالجامعات والدور الذي تقوم به الجامعات دور اساسي في تطوير المجتمع وتطوير الدولة، واود ان اقول ان دولة اسرائيل تقوم على ثلاثة ارجل: الهيستدروت والجامعات والجيش هذه اهمية الجامعات، وبالتالي اتمنى بركة خلدية من

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ١٧/١/٢

الاخوة الزملاء الاعيان ان يمدوا النظر في هذه النقطة ولهم كل الشكر والتقدير وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الدكتور، الان معالي الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول

شكراً دولة الرئيس، اود ان اعلق على كلمة وردت على لسان معالي الزميل الذي احترمه معالي السيد سعيد التل انا لم اقل كلاماً تعليقاً على كلامه او اقصد ما تفضل به.

ان جاء كلامي في سياق عام بدليل ان كلمة معاليه نصبت على الجامعات ولم يتطرق للبلديات وساكنتي بذلك معاتباً لاني لاحظت كما هو يلاحظ وكل منا يلاحظ ما هو الحال الذي عليها الجامعات لانه قال انا لاحظ وهو لا يلاحظ وهي عبارة سامحه الله عليها.

العبارة التالية لقد اثار مخاوفنا معالي وزير التعليم العالي عندما قال ان انخفاض نسبة الجمارك سوف تصل الى الصفر ماذا سيكون عليه الحال حينئذ لو اخذ بوجهة النظر الاخرى المبينة على اساس تخصيص النسبة حينئذ ماذا سيحدث؟

لقد قال معالي وزير التعليم العالي وهو في موقع يؤوله لقول كلام مسؤول ان النسبة الآن ٤٠٪ ستخفض ٣٠٪ وسوف تصل الى الصفر ماذا ما بني مشروخ القانون وبنيت النظره لتصادم الجامعات على اساس نسبة الرسوم الجمركية ماذا سيكون عليه نسبة من الصفر.

هذا لكل جاءت حديث هذا قانون عندما نشره قانون لزم من ومدى طويل وليس لاسبوع او شهر او سنة. ولذلك انا حقيقة انتظر توضيحاً على مثل هذا الاحتمال الذي سيقع حقاً كما اشار معالي وزير التعليم العالي وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً سعادة المقرر.

السيد المقرر

سيدي الرئيس ارجو ان لا نحمل هذا القانون اكثر مما يحتمل وثانياً اعتقد انه لا يمكننا ان نحقق برنامج التصحيح الاقتصادي بصورة سليمة دون النهوض بالتعليم.

لذلك هذا امر واضح ومعروف واعتقد ان جميع المسؤولين يدركون ذلك. الامر الثالث ان من الناحية الالزامية الدولة فقط الدستور فقط ينص في المادة (٢٠) على الزامية التعليم الابتدائي وانه مجاني في مدارس الحكومة ولا ينص على الزامية اخرى في هذا الاطار، التعليم الابتدائي معروف انه ست سنوات او ثمان سنوات لكن الدولة معينة بالنهوض بالمجتمع والدولة لا تخصص للتعليم الثانوي نسب من هذه الجمارك او تلك الجمارك والدولة لا تخصص للرعاية الصحية نسب محددة من موارد معينة وخلاف ذلك، من الناحية الاقتصادية والمالية السليمة هناك وعاء للواردات وهناك نفقات فيقرر مجلس الوزراء وهو صاحب الولاية اين الاولويات ان النسبة يجب ان تذهب الى الدفاع والى الامن اين النسبة التي يجب ان تذهب التي

الخدمات الاجتماعية، اين النسبة التي يجب ان تذهب الى التعليم من ضمن الخدمات الاجتماعية اين النسبة التي يجب ان تذهب الى الرعاية الصحية فهذا بناء المجتمع وتطويره والسير فيه عملية، اريد ان اؤكد ان قضية تقضي ونأمل ان تأتي المناسبة لبحث هذا الموضوع بجميع جوانبه، اما ان نحمل هذا القانون اكثر مما يحتمل هو توحيد للرسوم هذه الرسوم قد تتحرك وقد تتغير وقد ترتفع والارجح انها ستنزل كالرسوم الجمركية كما تفضل معالي وزير التعليم العالي لكن واردات الحكومة ربما لا تتأثر باستبدال ذلك بضريبة المبيعات، لكن الحقيقة عندما صدر قانون ١٩٦٦ صدر لاسباب للذين يذكرهم الظروف التي رافقت صدوره، صدر في ظروف استثنائية لم يكن هناك موارد محددة واضحة في الموازنة او من وارد الدولة لتخصيص مساعدات او معونة للجامعات الاردنية فوضع هذا التشريع لتحقيق هدف معين لتسهيل تدبير الامور وليس الاكثر من ذلك وليس كفلسفة بالدعم، الحقيقة موارد الدولة يجب ان تتبع في دعاء واحد ثم الاتفاق يجب ان تحدده الاولويات الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

دولة رئيس المجلس

شكراً معالي الاستاذ طاهر حكمت

السيد طاهر حكمت

شكراً سيدي سأتكلم باختصار خشية القول بالنفي اتصدى على حقوق الآخرين في موضع الجامعات. اود ان اقول ابتدأاً ان تخصيص

رسم للجامعات وضريبة خاصة للجامعات هو امر في حد ذاته يخرج عن القواعد العامة ليس هناك بلد تفرض ضريبة على الجامعات وانما تمول الجامعات من الخزينة بوعائها الواحد الموحد.

هذا من حيث المبدأ، استمعنا الى نقاش مفيد وممتع حول أهمية استقلال الجامعات ومدى ارتباط استقلال الجامعات بالنسبة التي كانت مخصصة سابقاً لهذه الجامعات وخلصت لنا الى نتيجة انه بالرغم من تخصيص هذه النسبة لم يكن هناك استقلال للجامعات انا اعتقد ان استقلال الجامعات فعلاً بحقيقة رؤيا سياسية ونظرة معينة للدولة اتجاه الجامعات في ضوء مجموع اولوياتها وتحركها الاقتصادي ولا تحدد الاستقلالية موضوع النسبة التي ثبت لدينا كما سمعنا الآن انها لم تحقق هذه النسبة الاستقلالية المطلوبة.

لذلك لا اعتقد انه يجب ان نربط بين الاستقلالية وبين موضوع التخصيص ومن ثم ادماج هذه الضريبة مع مجموع الضرائب الاخرى، ومن جهة اخرى اود ان اقول ان الحرية الاكاديمية شيء آخر في ظني غير الاستقلال السياسي والاستقلال المادي للجامعات.

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور جواد العناني

الدكتور جواد العناني

شكراً دولة الرئيس، عندما يأتي الكلام هو

مجلس الاعيان

بعض الملاحظات التي وردت على لسان اصحاب المعالي الزملاء.
اولاً انا لست مختلفاً مع القواعد الاساسية يبدو اننا متفقون على ان التعليم هو خدمة وسلعة اساسية في بناء المجتمع ليس هنالك اختلاف على هذا المسألة هي في هذا القاعدة الاساسية ضمن ما يجري بحثه من تعديل على القانون وما يعنيه ذلك التعديل لالغاء المبالغ المخصصة حكماً للجامعات لان الرسم الذي كان موضوعاً كان يسعى رسوم الجامعات فتخصص هذه الاموال بحكم هذا التخصيص تخصصه للجامعات وليس لاحد سواها.

ونحن ما نقترحه الان هو ان تصبح الجامعات وهي تاديرة على ذلك اكثر من أي مؤسسة اخرى بحكم المؤهلات الموجودة فيها فاديرة على ان تناقش قضيتها في طلب المزيد من الموازنة اكثر من أي دائرة اخرى، لذلك كون الجامعات مؤسسات يجب ان تقارن مع غيرها كما تفضل معالي الدكتور سعيد التل انا اختلف معه اختلافاً جذرياً لان الجامعات بالعكس اصلاً عندما تعطى فانها تعطى ميزة على حساب المؤسسات الاخرى انما يجب ان تكون اقدر بحكم اهميتها على تقرير نفقاتها وانا متفق مع ما قاله احد اصحاب المعالي بان الجامعات هي قضية وان الاصلاح يجب ان ينطبق عليها حتى تكون قدوة لغيرها لان رفض التشييبه ورفض التشييبه يلزمنا يجري في الجامعات الاردنية وتجانست العالم المتطور لا يعني اننا نعامل

الجامعات عندنا والجامعات عندهم على قدم المساواة بل نقول ان لدينا مثال يمكن ان نحتذي بما حسن منه وان نقلده وان نبدأ بخطوة ما نحو ذلك الاصلاح.

ان الجامعات الاردنية هي على قدر كبير من الامة مثلاً قال معالي الدكتور عبداللطيف عرييات يجب ان نتساءل وهو طرح سؤال واعتقد ان ما قصد قوله كما فهمته هو ان الجامعات في الوقت الحاضر تخرج طلاباً وخريجين لا يجدون عملاً في المجتمع فالقضية قضية المخرجات التعليمية ام قضية هي قدرة السوق على استقبال لالتك الاعداد المخصصة وتلك المخصصات هنالك اذا قضية اكبر من التخصيص المالي، قضية لا بد من دراستها ولنا بحاجة ماسة الى اعادة النظر في التعليم الجامعي وفي اهدافه وفي بنيته بما في ذلك ما تنفقه عليه من اموال ولا اعتقد بان التعليم العالي اذا وضع مقاييس الاولويات للدولة يصبح مهاناً لا سمح الله او اننا نتعرض لقيمتها اذا قلنا بانه لا يكون اكثر اهمية من الدفاع عن الوطن في ظروف ما، او قد لا يكون اكثر اهمية من محاربة الجوع في فترة ما كما قال معالي الاستاذ احمد الطراونة فلذلك يجب ان لا نقيد قرار الحكومة والموازنة هي اصلاً خطة ثلثوية توضع لتحديد اولويات الدولة لغام معين ويجب ان نتركه هذا الامر للجامعات وان يلقى الجامعات في حالة تاهب في استمرار لتحسن مستواها ويزرع افاقها

لانها مهمة ولأنها خطيرة الابعاد على المجتمع ككل. وشكراً.

دولة رئيس المجلس

شكراً، سعادة العين حماد المعايطه.

السيد حماد المعايطه



شكراً دولة الرئيس، ما كنت او ان اتحدث به اوضحه سعادة المقرر اللجنة المالية فاكثري بتوضيح سعادة المقرر وشكراً.

دولة رئيس المجلس

معالي وزير التعليم العالي.

معالي وزير التعليم العالي

شكراً دولة الرئيس، ارجو ان تسمح لي دولة الرئيس بان اتكلم بنقاط ليس بيلها من رابط منطقي ولكن بتسلسل ورودها.

اريد ان اؤكد للمجلس الكريم بانه لا يوجد على الاطلاق فرض اعداد على الجامعات، لم تفرض جهة ولا شخص ولا مؤسسة نحن الجامعات الرسمية ان تقبل اعداداً تزيد كما

وافقت على قبوله ولا طالب واحد قبل في أي جامعة احب ان اؤكد وانا مسؤول عن هذا التأكيد امام المجلس الكريم وبالتالي لا يوجد فرض اعداد عليهم ولا ارباك ولا فرض على الجامعة، لا يوجد احد فرض على الجامعات الا من حيث منع اخذ قبول الطالب اذا لم يحدد معدلاً معيناً وليس العكس، وبالتالي فهي من شأن هذا التحديد تقليل العدد وليس زيادة العدد الامر الثاني انه بعد ان وضعت الاسس وما يسمى بالتخصصات التخصصات لا يخرج اطلاقاً من قاعدة القبول ولو طالب واحد بكل دقة ولا يوجد أي استثناء لأي طالب خارج الاسس النقطة الثانية عن البحث العلمي ومكانته ليس المقصود بالبحث العلمي كما هو معروف ان يجلس عالم وراء مخبره او وراء مكتبته ويبحث ويخرج نتائج ليس الامر كذلك، المقصود هنا بالبحث العلمي ان تخدم الجامعة المجتمع المحيط بها مباشرة فكلية الهندسة تخدم الصناعة وكلية التجارة تخدم البنوك وكلية الحقوق تخدم الباحثين وكبار المحامين في قضايا معقدة تجد لهم الرأي القانوني وتبحث وتضرب الامثلة وتعلمي للنتائج هذا هو المقصود.

ان من تفضل وقال ان الاردن اقتصاده صغير ومحدود قوله صائب وصحيح هذا الكلام لان حجم الاقتصاد يؤهل الجامعة ان تدخل في مزيد من مغامرات البحث العلمي والاقتصاد الصغير الفرصة امام الجامعة اقل ولكن علينا ان نبدأ نحن لم نبدأ الخطوة الاولى بعد بحسب

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ١٧/١/٢

تقديري وأنا اذكر ولا ابالغ في الدقة بانني حيث كنت وزيراً للصناعة عملت تمرين لاعرف اذا كانت وزارة الصناعة بمسؤولها يتعرفوا ميسر عميد الجامعة المعين في الاقتصاد او في الصناعة او في الهندسة فلم اجد بين المدراء من يعرف اسم العميد، لانه لا توجد صلة الآن بدأنا مدينة الحسن الصناعية في اربد والمدينة الصناعية في سحاب فيها اكثر من الف مليون دولار استثمارات، اكثر من مليار، ولكن لا يوجد علاقات حقيقية بينها وبين الجامعة لحسن الحظ بدأ شيء من هذا فلذلك ناقوس الخطر موجود ايضاً في هذا المرفق المعطل ويجب الالتفات اليه... انا ارى ان المجتمع مهتم فقط بالقبول وباجاد فرصة العمل للمنتج ولم اسمع الكثير او الجدير حول العمود الثاني من اعمدة التعليم العالي وعلينا ان نهتم بهذا.

دولة الرئيس ان نسبة ٤٪ ليست من الجمارك هي نسبة من المستوردات ٢٪ من قيمة المستورد حتى ولو كان معفى من الجمارك، فلا تنقص هذه النسبة بنفس الجمارك ولكن توحيدها رقمياً مع نسبة الجمارك وما تفضل به معالي وزير المالية من شأنه ان يضعنا في هذه الجزئية في مشكلة لدى التفاوض علة تخفيض الجمارك لانه علينا ان ندافع عن هذه النقطة، وقد قال الزميل السبول ايضاً ماذا سيحصل، وقد طلبه بالتأييد بان هذا ليست نسبة جمركية وليس للعالم من شأن ان نحن نضع نسبة لمرفق او مرفق آخر ليس هنالك مشكلة.

ستحل هذه واطمنته انه ليس هناك اشكال. الان الاصرار على مستوى التعليم الجماعي في الجامعات الاهلية تقوم به بكل همة بكل قوة بكل دقة حتى لانتهاه الجامعات من ضعفها واطلاق الجبل على القارب وان قانون هيئة الاعتماد الذي هو بين ايدي مجلس الامة الآن وهي المؤسسة التي تبحث عن نوع وكفاءة نوع وكفاءة الجامعات سوف يسري على الجامعات الرسمية كما على الجامعات الاهلية حتى نخرج من جدلية لماذا التشدد هنا والارجاء هناك، هيئة الاعتماد سوف نتأكد من نوع التعليم في كل التعليم العالي وهذا موجود في كل الدول الاوروبية المتقدمة وفي الولايات المتحدة وفي بريطانيا خصوصاً لان هيئات الاعتماد شيء جدي ومحسوس وهي تشرف اشراف مؤكد على الجامعات.

قال معالي العين طاهر حكمت وتحدث ايضاً سعادة المقرر عن الرسوم وانها تجبى في وعاء واحد، في خطأ نحن نفقه به كمشرين سواء النواب او الاعيان بدء تتطلق تخصيصات جاء هكذا هذا يذهب للجامعات وهذا للبلديات وهذا لوزارة العدل هذا مثلاً لجمعية حماية الطبيعة. ليس من حسن التشريع ان توضع رسوم وتتوزع في القانون، الاصل ان تجبى جميع الرسوم في خزانة الدولة كلها بدون أي استثناء ولا واحد بالالف من أي شيء يجب كله ان يكون ايرادات في الدولة ويجب كله ان يكون نفقات في الدولة لانه في الخروج عن هذا خروج عن حق مجلس

الامة في الرقابة على اموال الدولة وهو مخالفة دستورية.

هذا شيء مؤكد، وان هذا القانون هو خطوة في هذا الاتجاه هذه ملحوظاتي دولة الرئيس وشكراً لكم.

دولة الرئيس المجلس

شكراً معالي الاخ، والان بعد هذا النقاش الطويل اتفاق الاهداف بين المجلس واجوبة الحكومة تأتي لاستعراض القانون مادة مادة.

السيد المقرر

المادة (٢)

دولة رئيس المجلس

المادة (٢) بكل فقراتها هل يوافق المجلس الكريم عليها كما وردت في القانون وتوصية اللجنة؟ شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (٣)

دولة رئيس المجلس

المادة (٣) تفضل الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل

انا عندي صياغة جديدة لهذه المادة نقول: يجري تحقيق واستيفاء الرسوم والضرائب المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون وقيد ايراداً لحساب الخزينة ويتم تخصيص جزء منها سنوياً للبلديات والجامعات الاردنية الرسمية وتوزع عليها وفق احكام النظام الذي يصدره مجلس الوزراء لهذه الغاية.

دولة رئيس المجلس

يا سيدي هذا تحصيل حاصل يعني لان مجلس الوزراء يصدر انظمة. معالي السيد احمد الطراونه.

السيد احمد الطراونه

سيدي لا يجوز وضع نفقات بنظام ابدأ لا يجوز ان يصدر، النفقات عندما تنفقها الحكومة تنفقها بموجب المادة (١١٥) جميع ما يطلب من الضرائب وغيرها من واردات الدولة يجب ان يودي الى الخزانة المالية وان يدخل ضمن خزانة الدولة مالم ينص القانون على خلافه، ويخصص أي جزء من اموال الخزانة العامة ولا ينفق لاي غرض مهما كان نوعه الا بقانون وقد يكون هذا القانون هو قانون الموازنة لذلك وضع نظام للاتفاق في المادة (١١٤) وضعت لمجلس الوزراء موافقة الملك ان يضع من اجل مراقبة تخصيص الاتفاق وليس للاتفاق، المادة (١١٤) للمراقبة جاء نظام اما للهدف يجب ان يكون المادة (١١٥) ويكون بقانون اما قانون منفرد او قانون الموازنة العامة اما نظام لا يجوز وضع نفقات بموجب نظام ابدأ لان الدستور لم يلص على هذا لكي نكسبه قوة القانون، القانون عندما اراد ان يعطي انظمة لتنظيم شيء حدها في الدستور نظام الادارة وشؤون الموظفين والنظام المالي هذه الانظمة حذبت في الدستور واعطيت الصلاحية لمجلس

مجلس الاعيان

الوزراء، اما ما عدا ذلك لا يجوز ان يكون الاتفاق الا بقانون.

دولة رئيس المجلس

شكراً، وبعد توضيح معالي احمد الطراونه والمواد الدستورية. معالي الدكتور سعيد التل.

الدكتور سعيد التل

الاستاذ معالي ابو هشام الحقيقة نبقى نتعلم منه، اعيد الصياغة؛ ويتم تخصيص جزء منها سلوياً للبلديات والجامعات الرسمية وفق نسب محددة.

دولة رئيس المجلس

معالي ابو هشام

السيد احمد الطراونه

هو كلمة نسب محددة معناها رجعتا ويا ريت بقينا على النظام، رجعتا الى غير النظام الى اقل من النظام.

هذه عندما نرصد لرصد الموازنة في الموازنة والموازنة قانون يقرها مجلس الامة لكن حتى الذي غيره معالي الدكتور سعيد مع احترامي وتقديري لارائه نزل من النظام لما هو دون النظام لان تخصص من الذي يخصص؟

مجلس الوزراء لا يستطيع ان يخصص، مجلس النواب والاعيان لا يستطيعوا ان يخصصوا الذي يخصص القانون، المادة (١١٥) من الدستور هي التي تخصص ماذا ينفق سواء كان بالتبرع او سواء كان لدوائر الدولة او لاي سبب من الانساب لانه ورد في النص في الدستور لاي غرض مهما كان نوعه الا بقانون.

دولة رئيس المجلس

شكراً، اذاً المادة (٣) كما جاءت من النواب هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (٤)

دولة رئيس المجلس

المادة (٤) معروضة على المجلس الكريم. هل يوافق عليها المجلس كما وردت من مجلس النواب؟

شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (٥)

دولة رئيس المجلس

المادة (٥) هل هناك اعتراض؟ هل توافقون عليها؟ شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة رقم (٦)

دولة رئيس المجلس

المادة (٦) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (٧)

دولة رئيس المجلس

المادة (٧) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (٨)

دولة رئيس المجلس

المادة (٨) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكراً لكم.

السيد المقرر

المادة (٩)

دولة رئيس المجلس

المادة الاخيرة هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

شكراً

القانون بمجموعه هل يوافق المجلس الكريم عليه؟

شكراً لكم.

(وهذا هو قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفي عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦م كما اقره المجلس، وكما سيرسل الى الحكومة لاتمام المراسيم الدستورية عليه).

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٩ / ٢٨

التاريخ :

الموافق : ٩٧ / ١ / ٢ م

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ض ٦ / ٢٥١ تاريخ ١٩٩٦ / ٦ / ٢٦. قرر مجلس الاعيان في جلسته الخامسة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧ م / ٢ / ١٩ الموافقة على (مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفي عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦) كما ورد من مجلس النواب بشكل معدل.

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه في جلسته الخامسة والسادسة من الدورة العادية الرابعة المنعقدتين بتاريخ ١٩٩٦ / ١٢ / ١٥ بالشكل المعدل المذكور. أبعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بأعلاه وبصيفته النهائية راجياً التفضل باتمام المراسم الدستورية عليه.

والقبولوا فائق الاحترام،،،

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

مكتبة احمد اللوزي

قانون رقم () لسنة ١٩٩٧
قانون توحيد الرسوم والضرائب التي
تستوفى عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- أ- توحيد الرسوم والضرائب الإضافية التي تتحقق على البضائع المستوردة المفروضة بمقتضى أحكام القوانين والأنظمة المذكورة في المادة (٨) من هذا القانون بحيث تستوفى مع رسم التعريف الجمركية كرسوم واحد وهي:-

- الضريبة الإضافية الموحدة

- الأمانات الموحدة

- الضريبة الإضافية لسنة ١٩٦٩

- رسم الاستيراد

ب- بالإضافة الى ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يستوفى عن المواشي المستوردة المبالغ التالية:-

١- ديناران عن كل رأس من الضأن والماعز

٢- عشرة دنانير عن كل رأس من العجول.

المادة ٣- يجري تحقيق واستيفاء الرسوم والضرائب المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون وقيدتها ايرادا لحساب الخزينة، ويتم تخصيص جزء منها سنوياً للبلديات والجامعات الأردنية الرسمية وتوزع عليها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مشترك من وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير المالية فيما يخص البلديات، ووزير المالية ورئيس مجلس التعليم العالي فيما يخص الجامعات.

المادة ٤- أ- تبقى الإعفاءات الكلية والجزئية من رسم التعريف الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى المنصوص عليها في الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والاقتصادية المعقودة قبل نفاذ أحكام هذا القانون بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول الاخرى سارية المفعول.

ب- تحتسب إعفاءات رسم التعريف الجمركية المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على أساس نسبة الرسم المثبتة في جداول التعريف الجمركية المعمول بها قبل نفاذ أحكام هذا القانون على أن تراعى أي تعديلات لاحقة على هذه الاتفاقيات أو البروتوكولات.

ج- على الرغم مما ورد في هذا القانون تبقى الرسوم والضرائب المنصوص عليها في الاتفاقيات المعقودة قبل نفاذ أحكام هذا القانون فيما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والجهات المحلية سارية المفعول ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها.

محضر الجلسة الخامسة

المادة ٥- يستوفى رسم معاينة عن البضائع الأجنبية المعاد تصديرها

بمعدل ٢٪ من قيمة تلك البضائع باستثناء ما يلي:-

أ- ما تصدره البعثات الدبلوماسية أو موظفوها.

ب- أمتعة المسافرين الشخصية.

ج- أثاث البيوت المستعمل.

د- المواد المعفاة من الرسوم بموجب التعريفة

هـ- البضائع الأجنبية المعاد تصديرها قبل خروجها من

المخازن أو المستودعات.

و- الآلات والمعدات المستوردة تحدث وضاع الإدخال

الموقت لغايات تنفيذ المشاريع.

ز- أي مواد يقرر مجلس الوزراء إعفاءها بتتسيب

من وزير المالية.

المادة ٦- تسري أحكام قانون الجمارك المعمول به على الرسوم

والضرائب المشار إليها في هذا القانون.

المادة ٧- لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام

هذا القانون.

المادة ٨- أ- تلغى القوانين والأنظمة التالية:-

١- (قانون توحيد الرسوم والضرائب المستوفاة عن

البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً)

رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

٢- (نظام الرسوم الإضافية الموحدة) رقم (٨٠)

لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.

ب- تلغى المواد (١١،١٠،٩،٧) من (نظام الاستيراد

والتصدير) رقم (٧٤) لسنة ١٩٩٣ ويعاد ترقيم المادة

(٨) لتصبح (٧) والمواد من (٢٠-١٢) منه لتصبح من

(١٦-٨) على التوالي.

ج- تلغى المادة (٣) من (قانون الضريبة الإضافية) رقم (٢٨)

لسنة ١٩٦٩ ويعاد ترقيم المواد من (١٦-٤) الواردة فيه

لتصبح من (١٥-٣) على التوالي.

د- تلغى الفقرة (ب) من المادة (٩) من قانون الجمارك رقم

(١٦) لسنة ١٩٨٣ ويحذف الرقم (أ) من مطلعها.

هـ- يلغى أي تشريع أو أي نص في أي تشريع آخر تتعارض

أحكامه مع أحكام هذا القانون.

المادة ٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام

هذا القانون.

أمين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان

أحمد اللوزي

مكتبة المجلس